الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم عـــــــــلوم الاقتصـــــــــــادية
رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
فرع: العـــلوم الاقتصـــــادية
تخصص: اقتـــصاد الـــــتامينات

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمـــي

إعداد الطلبة: شويرب الحـــــاج
بلواضح مـــــحمد

تحت عــنوان

ادارة مخاطر في شركات التامين

دراسة حالة

الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) وكالة المسيلة

2019

لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
كمال زيتوني	أ.محاضر -أ-	جامعة محمد بوضياف	رئيسا
بن البار أمحمد	أ. محاضر –أ-	جامعة محمد بوضياف	مشرفا ومقررا
كزار رمضان	أ.محاضر -أ-	جامعة محمد بوضياف	مناقشا

السنة الجامعية :2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــــداء

-بدأنا بأكثر من يد وقاسينا اكثر من هم وعانينا الكثير من الصعوبات وهانحن اليوم والحمد الله نطوي سهر الليالي وتعب الايام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع .

-الى منارة العلم والامام المصطفى الى الامي الذي علم .الى سيد الخلق الى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

-الى الينبوع الذي لايمل العطاء الى من حاكت سعادتنا بخيوط منسوجة من قلبها الى والدتنا العزيزة .

-الى من سعى وشقى لننعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من اجل دفعنا في طريق النجاح الذي علمنا ان نرتقى سلم الحياة بحكمة وصبر الى والدنا العزيز.

-الى من حبهم يجري في عروقنا ويلهج بذكراهم فؤادنا الى اخواننا واخواتنا .

- الى الذي نقول له بشراك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم :{*ان الله وملائكته واهل السموات والارضين حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصلون على معلم الناس الخير*} .الى من علمنا التفاؤل والمضي الى الامام .الى من وقف الى جانبنا عندما ضللنا الطريق.

الدكـــتور: بن الـــــــــبار أمـــــــــحمد

-الى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والابداع الى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا الى اصدقائنا وزملاؤنا .

-الى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من اسما واجلى عبارات في العلم الى من صاغو لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح الى أساتذتنا الكرام.

شكر وعرفان

-يقول الله _سبحانه وتعالى_ : ﴿ ولاتنسوا الفضل بينكم﴾ .

-لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ،ولا تطيب الاخرة الى بعفوك . . .ولا تطيب الجنة الا برؤيتك الله جل جلاله.

-من لايشكر الناس لايشكر الله.

- ان قلت شكري فشكري لن يوفيكم ،حقا سعيتم فكان السعي مشكورا ،ان جف حبري عن التعبير يكتبكم قلب به صفاء الحب تعبيرا .

-تقديرا وعرفانا لما قدمتوه من جهد مخلص وعطاء متميز من خلال هذا البحث و توجيهاتكم و قبولكم تاطير ونصائحكم السديدة التي ساهمت الى حد كبير في انجاز هذا العمل المتواضع مما يستحق الثناء عليكم ويستوجب تقديم الشكر والتقدير لكم مع تمنياتنا لكم بمزيد من التقدم والازدهار في عملكم والاستمرار في هذا العطاء والمحافظة عليه .جزاك الله عنا خير الجزاء .

الدكتور: بن الـــــــبار أمـــــــحمد.

-الى الاساتذة اعضاء اللجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا البحث وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لاجل قراءته

-الشكر والتقدير كل من قدموا لنا المساعدة ومدوا لنا يد العون عند حاجتنا لمن يقف جانبنا ، وعلينا ان نبوح لهم دوما عن فرحنا بوجودهم وتقديرنا لمساندتهم ،لكم منا كل الثناء والتقدير .

فهرس

المحتويات

المحتويات	الصفحة
بســـــــــــملة	I
اهـــــــــــداء	II
كلـــمة الشـــــكر	III
فهرس المحـتويات	VI_V_IV
قائمة الجـــــدوال	VII
قائمة الاشـــــكال	VIII
المقدمـــــة العـامة	أ _د
الفصل الاول : مدخـــــــل لـلإدارة المـــخاطر	
تمـهيد	02
المبحث الاول : ماهـــــــية الخـــــــطر	03
المطلب الاول : التـــــــعريف بالخـــــطر	03
المطلب الثاني : مصطلـــــــحات مشابهة للخطر	04
المطلب الثالث : العوامل المساعدة لحدوث الخطر	06
المطلب الرابع : أنـــــــــواع الخـــــطر	08
المبحث الثاني : المبادئ الاساسية للإدارة الخـطر	10
المطلب الاول : مفـــــــــهوم ونشأة ادارة الخطر	10
المطلب الثاني : مفاهيم متداخلة مع ادارة المخاطر	13
المطلب الثالث : أهـــــداف إدارة المـــــخاطر	15
الخلاصة	18
الفصل الثاني : ادارة المخاطر في شركات التأمين	
تمهيد	20
المبحث الاول : التعريف بنشاط التـــــــــأمين	21
المطلب الاول : مفاهـــيم عامة للتـــــــــأمين	21

المطلب الثاني : التـــــــــــــــــــأمين فـــي الجزائر	28
المبحث الثاني : مخاطر شركات التأمين وكيفية التعامل معها	35
المطلب الأول : مخاطـــــــر شـــــــركات التـــــــأمين	35
المطلب الثاني : ادارة مخاطر في شـــــركات التـــــأمين	38
الخلاصة	41
الفصل الثالث : دراسة حالة ادراة المخاطر في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة المسيلة	
تمهيد	43
المبحث الاول : تعـــــــــــــــريف بمكان التربص	44
المطلب الاول : تقديم عام للشركة الجزائرية للتـــأمينات CAAT	44
المطلب الثاني : تقديم الوكالة محل التـــــــــــربـــص	48
المبحث الثاني: تـــــــقييم وفعالية ادارة المخاطر في شركة الجزائرية للتامينات CAAT وكالة المسيلة	51
المطلب الاول : المخاطر التي تتعـــــــرض لها الـــوكالة	51
المطلب الثاني : خصائص عينة الدراسة التـطـبيقية وادوات تحليل الاستبيان	52
المطلب الثالث: تـــــفسير وتحليل اتجاهات افراد العينة نحو متغيرات الدراسة	55
الخلاصة	68

الخاتمة العامة	69
قائمة المراجع	71
المـــــلخص	73
المـــــلاحق	74_73

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	عـــــــنوان الجدول	الصفحة
01	أهـــــــــــــــــــــداف ادارة المـــــــــــخاطر	16
02	تطور رقم أعمال الشركة خلال الفترة (2017/2014)	45
03	تطور عدد عمال الشركة خلال الفترة (2017/2010)	45
04	جـــــــــــدول يبين خصائـــــص افراد الـــــــــعينة	53
05	جـــــــــــــدول يوضح اجـــــابات الاسئلة وترميزها	55
06	التكرارات والنسب المئوية, المتوسط الحسابي, الانحراف المعياري, ومعامل الاختلاف للمحور الاول	56
07	التكرارات والنسب المئوية, المتوسط الحسابي, الانحراف المعياري, ومعامل الاختلاف للمحور الثاني	58
08	التكرارات والنسب المئوية, المتوسط الحسابي, الانحراف المعياري, ومعامل الاختلاف للمحور الثالث	60
09	التكرارات والنسب المئوية, المتوسط الحسابي, الانحراف المعياري, ومعامل الاختلاف للمحور الرابع	61
10	التكرارات والنسب المئوية, المتوسط الحسابي, الانحراف المعياري, ومعامل الاختلاف للمحور الخامس	63
11	التكرارات والنسب المئوية, المتوسط الحسابي, الانحراف المعياري, ومعامل الاختلاف للمحور السادس	64
12	التكرارات والنسب المئوية, المتوسط الحسابي, الانحراف المعياري, ومعامل الاختلاف للمحور السابع	65
13	ملـــــــــخص لنتـــــــائج متغيرات الدراسة	66

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	سلسة الخطر	06
02	العوامل المساعدة في حدوث الخطر	07
03	تقسيمات المخاطر حسب تأثيرها	08
	تقسيمات المخاطر حسب مسبباتها ونتائجها	08
04	تصنيفات التأمين	25
05	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT	47
06	الهيكل التنظيمي للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة المسيلة	49

المقدمة

المقدمة العامة

تواجه مختلف المنظمات مخاطر عديدة عند ممارسة أعمالها،مما يؤدي إلى تعرض هذه الأعمال إلى العديد من الأزمات،تتمثل عموما في حالة عدم التأكد ،ولعل التحدي الأساسي الذي يواجه الإدارة هو تحديد مقدار حجم عدم التأكد الذي تقبل به لتستطيع بموجبه بلوغ أهدافها الاستراتيجية المسطرة مسبقا ،وعدم التأكد بالأساس يمثل حالتين هما الفرص المتاحة والتهديدات التي تحيط بالمؤسسة باحتمالية تؤدي إما لنجاح المؤسسة أو فشلها ،لذلك على المنظمات التي ترغب بالبقاء في دنيا الأعمال و التنافس بكفاءة في السوق أن تبحث عن وسائل تمكنها من البقاء،وأن اعتماد المدخل الاستراتيجي لإدارة المخاطر يمثل أحد الوسائل التي تعمل على تقليل تعرض المنظمات لمثل هذه المخاطر ، ومن هنا نجد أن المؤسسة تحتاج إلى ما يسمى بإدارة المخاطر حيث تسهم هذه الأخيرة في تمكين الإدارة في التعامل مع ما يمكن أن تتعرض له المؤسسة من مخاطر وصعوبات في المستقبل يمكن أن تعرقل مسارها الاستراتيجي، كما أنها تساهم في تحقيق الموازنة المثلى بين العوائد والمخاطر المرتبطة بها ومن ثم الاستخدام الفعال والكفء للموارد التي تساهم في تحقيق أهداف المنظمة .

إدارة المخاطر هي جزء أساسي في الإدارة الاستراتيجية لأي مؤسسة وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة الأخطار المصاحبة لأنشطتها ، بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط ،لذلك نجد أن الإدارة الاستراتيجية الناجحة تسعى جاهدة لمعرفة ما يحيط بها من تهديدات ،ومن أجل تقليص حالات عدم التأكد وهذا ما يجعلها تبحث دوما عن مختلف الوسائل والطرق التي تمكنها من التنبؤ بما يمكن أن تتعرض له من مخاطر ومعوقات أيضاً في المستقبل، بالإضافة إلا أنها ليست وسيلة محصورة على المؤسسات والمنظمات العامة فقط ،ولكنها لكل الأنشطة طويلة وقصيرة الأمد.

إن التركيز الأساسي لإدارة المخاطر الجيدة هو التعرف على هذه الأخطار وتقدير حجمها ومعالجتها حيث أنها تساعد على فهم الجوانب الإيجابية و السلبية المحتملة لكل العوامل التي قد تؤثر على المؤسسة ،وباعتبار إدارة المخاطر كعلم ،فهي تعتمد على التحليل الواقعي لهيكلية المخاطر والاستعانة بالنماذج القياسية والحسابية،وباعتبارها كفن تتطلب اختيار النموذج المناسب، ومحاولة تعميمه بنجاح وفاعلية في المؤسسة ، حيث تعتبر شركات التأمين وسيلة من وسائل إدارة المخاطر بالنسبة للمؤسسات والأنشطة الأخرى ،ولكن هذا لا يمنع أن تكون شركات التأمين نفسها معرضة للمخاطر وتحتاج إلى استراتيجية فعالة لإدارة هذه المخاطر ،ويجب أن تتعامل بطريقة منهجية مع جميع الأخطار التي تحيط بأنشطتها،كما يجب أيضا أن تندمج إدارة المخاطر مع ثقافة الشركة عن طريق سياسة فعالة وبرنامج يتم إدارته بواسطة

أكثر المدراء خبرة وتحديد المسئوليات داخل الشركة لكل مدير وموظف مسئول عن إدارة المخاطر، ومن كل هذا نجد أنه من المهم جدا وجود قسم لإدارة المخاطر في شركات التأمين والذي سيكون محور دراستنا في هذا البحث .

إشكالية البحث :

والتي سيتم صياغتها على النحو التالي :

كيف تتم إدارة المخاطر داخل شركات التأمين ؟

التساؤلات الفرعية :

هل تختلف إدارة المخاطر في شركات التأمين على إدارة المخاطر في القطاعات الاقتصادية الأخرى ؟

إلى أي مدى تقوم وكالة CAAT بالمسيلة بتطبيق كل خطوات إدارة المخاطر ؟

هل تتوفر وكالة CAAT بالمسيلة على مقومات تدعم إدارة المخاطر بها ؟

فرضيات البحث :

_ إدارة المخاطر في شركات التأمين لا تختلف عن إدارة المخاطر في باقي القطاعات ؛

_ وكالة CAAT بالمسيلة لا تقوم بأي خطوة من خطوات إدارة المخاطر ؛

_ لا تتوفر وكالة CAAT بالمسيلة على مقومات تدعم إدارة المخاطر بها ؛

أهمية البحث :

تبرز أهمية البحث في كونه يتناول أحد أهم العناصر المكونة للقطاع الاقتصادي والتي تتمثل في شركات التأمين ،وهي تعمل على تأمين مختلف المؤسسات والأنشطة من كل أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها ،لذلك على شركة التأمين نفسها حماية أنشطتها من أي خطر قد يؤثر عليها أو يعيق استمراريتها ،وهذا ما سيؤثر بالسلب على نشاط التأمين ومنه على القطاع الاقتصادي،محاولين من خلال هذه الدراسة البحث عن أهم السبل والأساليب الناجحة في معالجتها أو تجنبها للحفاظ على بقاء شركات التأمين وتطويرها أكثر فأكثر مما يزيد من استقرارها و الرفع من كفاءتها الإنتاجية وقدراتها التنافسية ،ومنه المساهمة في الناتج الوطني وكذا في استقرار المجتمع.

أهداف الدراسة :

ومن الأهداف التي قادتنا لدراسة هذا الموضوع :

- توضيح أكثر لمختلف المخاطر التي تواجه شركات التأمين ؛
- التعرف على أهم الطرق لمواجهة أي خطر يواجه شركات التأمين ؛
- إبراز أهمية التأمين كوسيلة فعالة في إدارة الخطر الذي يواجه العملاء ومنه أهمية وجود مثل هذه الشركات أي شركات التأمين واعادة التأمين في الحياة الاقتصادية ؛
- إثارة بعض النقاط لمواصلة البحث في الموضوع؛

أسباب اختيار الموضوع البحث :

كما تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع إلى :

- قلة الأبحاث والدراسات التي تتناول هذا الموضوع خاصة في شركات التأمين ؛
- أهمية شركات التأمين تعتبر أساسية في القطاع الاقتصادي ؛
- تزايد تعرض شركات التأمين الجزائرية لمخاطر متعددة ،فرضت إيجاد طريقة مناسبة و ذات تأثير فعال ، تمكنها من تخطي مختلف العقبات التي فرضتها هاته المخاطر ؛
- عدم اهتمام شركات التأمين الجزائرية بضرورة استحداث وظيفة خاصة بإدارة المخاطر يكون هدفها التصدي لمختلف المخاطر التي تواجهها ومعالجتها معالجة علمية وفق أسس تقنية واضحة ؛
- محاولة تقديم طريقة مبنية على أسس علمية ومنهجية في التعامل مع المخاطر التي تفرضهاتغيرات البيئة المختلفة؛
- التعمق في هذه الدراسة من خلال الجانب الميداني ؛

منهج الدراسة :

لقد اتبعنا في دراستنا منهجين رئيسين هما ،المنهج التحليلي والمنهج الوصفي لكي نستطيع الإحاطة بكل جوانب الموضوع ،اللذان يعتمدان على جمع المعلومات والبيانات التي تساعد على وصف المشكلة المدروسة وتحليلها قصد الوصول إلى نتائج محددة وفق الفرضيات المطروحة وكذا اعتمدنا على منهج دراسة الحالة من خلال إجراء مقابلات شخصية ،تحليل استبيانات أجريت للعاملين بالوكالة ،من أجل استخلاص بعض التوصيات.

حدود الدراسة :

أولا :المكانية: من خلال مختلف المراجع كالكتب والمذكرات وغيرها التي تخدم الموضوع بالإضافة إلى ما سيتم تناوله في الجانب الميداني .

ثانيا :الزمنية: في الفترة الأخيرة التي بدأ فيها ازدهار نشاط التأمين في الجزائر ،وبالتحديد من سنة 2003.

أدوات الدراسة و مصادر البيانات:

اعتمدنا في إطار إنجاز هذا البحث الأدوات التالية :

- المراجع والكتب التي صدرت في هذا المجال؛
- البحث عن طريق مواقع الانترنيت ؛
- مقابلات شخصية مع المدير في وكالة التأمين؛
- استبيان ؛

الدراسات السابقة :

لقد تم تناول هذا الموضوع من قبل العديد من الكتاب والباحثين منهم :

- دكتور اسامة عزمي سلام ،والاستاذ شقيري نوري موسى في كتابهم "إدارة الخطر والتأمين" .

✓ وقد جاء في هذه الدراسة مفهوم الخطر وارتباطه بالتامين فوجود الخطر هو الباعث للبحث عن التامين والامان في هذا الكتاب ليلقى مزيدا من الضوء على الخطر ومفهومه وادارته وادارة مخاطر المصارف من منظور التامين .

_ مذكرة ماجستير بعنوان "الحاجة الى النهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات دراسة السوق الجزائرية من اعداد الاستاذة حدباوي اسماء، جامعة المسيلة ،2012.

✓ تناولت هذه الدراسة التزام شركات التامين الناشطة في سوق التامين الجزائري بتطبيق القوانين المنظمة للقطاع، وهذا ما يعتبر امرا ايجابيا بالنسبة للجانب الرقابي لقطاع التامين، كما يدل على وجود رقابة على القطاع .

_مذكرة ماجستير بعنوان "تحليل ملاءة ومردودية شركة التامين "دراسة حالة شركة الجزائرية للتامين، من اعداد الاستاذة هدى بن محمد، جامعة قسنطينة ،2004.2005.

✓ تناولت هذه الدراسة حيث توصلت الى انه كلما ازدادت نتيجة التقنية وذلك بزيادة حجم الاكتتاب وتحقيق معدل القبول لكارثة وتحكم بتكاليف الاستقلال كلما انعكس ذلك بالإجاب على المردودية ،وعندما تحقق الشركة نتائج ايجابية نجد انها توجهها لتدعيم هامش ملاءتها مما يؤدي الى زيادة قدرة شركة على الوفاء بالتزاماتها.

خطوات البحث :

ومن أجل محاولة الإلمام والإحاطة بجميع جوانب البحث قمنا بتقسيم الدراسة إلى الفصول التالية :

تناولنا في الفصل الأول:مدخل لإدارة المخاطر، مفهوم إدارة المخاطر، نشأتها وأهدافها، القواعد التي تحكمها خطواتها، وسائلها وسياستها.

أما الفصل الثاني: تم التطرق إلى نشاط التأمين بصفة عامة ،ثم واقع هذا النشاط في الجزائر، ليأتي ما تناولناه عن المخاطر التي يمكن أن تهدد شركات التأمين وكيفية التعامل معها وفق خطوات علمية منظمة.

وأخيرا يأتي الفصل الثالث :الذي تطرقنا فيه إلى تقديم عام لشركة CAAT للتامين وكالة المسيلة واظهار أهم المخاطر التي تواجهها ،ثم ارتأينا تقديم تقييم فعالية إدارة المخاطر داخل الوكالة محل الدراسة.

الفصل الأول

مدخل لإدارة المخاطر

تمهيد

تنشط المؤسسة الاقتصادية في بيئة متقلبة،يجعلها عرضة لمختلف المخاطر التي تهدد انجاز أهدافها،وقد تؤثر سلبا على استمرارية المؤسسة التي تسعى إلى تحقيق أهدافها المتنوعة،ومع مرور الزمن ازدادت حدة المنافسة وتشابكت بشدة ارتباطات المؤسسة مع محيطها القريب والبعيد،كما زادت التغيرات التي تكون في بعض الأحيان مفاجئة، مما سمح بتعاظم الأخطار وتعددها وتنوعها واستمرارها، إضافة إلى ذلك فان عدم استقرار المحيط واحتدام المنافسة في المحيط يتسم بالتقلب جعل من الصعب إجراء تقديرات دقيقة لها أو التحكم في تسييرها، هذا ما يفسر لنا اتجاه تسيير الأخطار بأفضل السبل والأساليب لإنجاح المؤسسة وضمان لها مكانة لائقة وسط منافسيها، يتضح لنا ضرورة تحديد مفهوم دقيق وواضح لإدارة المخاطر بالإضافة إلى ضرورة إيجاد طريقة فعالة هدفها إدارة هذه المخاطر ومحاولة رسم رؤية مستقبلية للمؤسسة تمكنها من تفادي المخاطر .

وهذا ما حاولنا التعرض له في هذا الفصل،من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول :ماهية الخطر

المبحث الثاني: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر

المبحث الأول: ماهية الخطر

حتى الآن لم يتوصل رواد علم الاقتصاد إلى وضع نظرية عامة للأخطار،لكنهم حاولوا تحليل ظاهرة الخطر ومعرفة مبادئه وقد حققوا نجاحا محدودا نظرا لاختلاف طبيعة الأخطار.

المطلب الأول : التعريف بالخطر

لقد حاول الاقتصاديون والإحصائيين وأصحاب نظريات القرار ومنظرو التأمين طويلا مناقشة مفهوم الخطر وحالة عدم التأكد،كما كانت هناك اختلافات عديدة بينهم في وضع مفهوما شاملا للخطر،غير أن هذه الاختلافات كانت متوجهة نحو الشمول وتقليل العيوب التي وردت في سابقتها من التعاريف .

الفرع الاول : المفهوم اللغوي للخطر

أ . لغة :إن كلمة خطر هي مستوحاة من المصطلح اللاتيني RISQUE والذي يدل على الارتفاع في التوازن وحدوث التغير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع.[1]

ب . اصطلاحا :هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر،حيث يكون هذا الأخير إما تدهورا أو خسارة.[2]

الفرع الثاني : المفهوم الاقتصادي للخطر

لقد تطرق له العديد من الكتاب والباحثون مما نتج عنه اختلافات عديدة فيما بين هذه المفاهيم الخاصة بالخطر، والتي سنتطرق إليها

1 . يعرف كل من ويليامز وهاينز(HAITNS ET WILYAIMZ)الخطر بأنه : الشك الموضوعي فيما يتعلق بنتيجة موقف معين أي أن الخطر هو حالة عدم التأكد.[3]

2 .كما عرف البروفيسور الاقتصادي نايت (NHIGHT)الخطر على أنه : حالة عدم التأكد الممكن قياسها [4] هذا التعريف على الرغم من أنه يعطي لوضع عدم التأكد عند الفرد أساسا لتحديد الخطر إلا أنه يشترط ضرورة قياس هذه الحالة، والتي ليست في جميع الحالات يمكننا ذلك،لأن التغيرات المحددة لحالة عدم التأكد تحكمها في كثير من الأحيان أمور معنوية تنطوي على تصرفات شخصية بحتة يصعب قياسها .

---

[1] صوار يوسف، "**محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية** "، اطروحة دكتورة غير منشورة ،جامعة تلمسان،2008،ص 23.

[2] عبدلي لطيفة، "**دور ومكانة ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية "مذكرة ماجستير"**،جامعة تلمسان ،2012،ص82.

[3] بوزيدي لمجد،" **ادارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** " مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس،2009/2008،ص82.

[4] محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، "**مبادئ ادارة الخطر والتامين** "، دار الكتاب الاكاديمية ،مصر ،2004،ص 12.

المطلب الثاني : مصطلحات لها علاقة بالخطر

حتى يتضح لنا معنى الخطر هناك مجموعة من المصطلحات والمفاهيم التي ترتبط بشكل مباشر بمفهوم الخطر ونذكر منها ما يلي :

الفرع الاول: مفهوم مسبب أو مصدر الخطر

وهو المصدر الأساسي لوجود الخطر، أي المسبب الرئيسي للخسارة المحتملة، وهي متعددة ومتنوعة فسبب الحريق أو الشعلة هو المسبب في حالة حدوث حادث الحريق، والسرقة هي المسبب في حالة خطر السرقة كما أن الإهمال هو المسبب أو المصدر في حالة خطر المسؤولية المدنية، ومنه يمكن تعريف مسبب الخطر على أنه مجموعة من الظواهر الطبيعية أو العامة التي تؤثر تأثيرا .[1]

1-1 مباشرا أو غير مباشر في نتيجة قرارات الأشخاص

ويقصد بالظواهر الطبيعية، ما هو من صنع الطبيعة مثل الزلازل والبراكين والأعاصير والوفاة الطبيعية، وكذا كل ما يحدث في حياة الإنسان من حروب وسرقة ومظاهرات وغيرها .

ويمكن تصنيف مسببات الخطر إلى :

1-1-1:مسببات الخطر الطبيعية :وتتمثل في تلك العوامل التي تنتج عن وجود الظواهر الطبيعية التي تحيط بالشخص والتي لا شأن للإنسان في وجودها.

1-1-2مسببات الخطر الشخصية:وهي تلك العوامل التي تنتج عن تدخل العنصر البشري في مجريات الأمور الطبيعية والتأثير عليا بقصد أو دون قصد، وعادة ما يكون السبب الرئيسي من تدخل الإنسان هو السعي وراء النفع والفائدة التي تعود عليه أو على طرف معين، ويمكن تصنيفه إلى قسمين هما :

1-1-3 مسببات الخطر الشخصية اللاإرادية: وهي مجموعة العوامل التي يتسبب في وجودها الإنسان ولكن دون تعمد وتؤدي إلى تكرار تحقق الظاهرة الطبيعية ، مما يزيد من درجة الخطورة .[2]

[1] محمد توفيق البلقيني، جمال عبدالباقي واصف، مرجع سابق، ص18.

[2] بوزيدي لمجد، مرجع سابق، ص86.

2-1 مسببات شخصية إرادية : وهي مجموعة العوامل التي يتدخل الإنسان وبقصد وتعمد في وجودها والتي تؤدي إلى زيادة معدل تكرارها وتزيد من حجم الخسارة المترتبة عليها، وعلى متخذ القرار أخذ الحيطة والحذر ومحاولة التخفيف من حدة الخطر وبالتالي التقليل من حجم الخسارة .

الفرع الثاني: مفهوم الحادث

الحادث هو التحقق المادي الملموس لمسبب الخطر، فحادث الحريق مثلا يشير إلى تحقق الحريق فعلا ومعنى ذلك أن لفظ "الحريق"، يعني أنه مسبب الخطر، أما لفظ "حادث الحريق "يعني تحقق الحريق فعلا ومعنى ذلك أن "الحريق" قبل الوقوع هو: مسبب الخطر وبعد الوقوع هو "حادث"وناتج الحادث هو الخسارة [1] ويمكن تقسيم الحوادث إلى:

1-حوادث شخصية:وهي الحوادث التي يكون فيها موضوع الخطر هو الشخص الطبيعي أي الإنسان، مثل المرض العجز، الإصابات البدنية.....الخ[2].

ب حوادث الممتلكات والمسؤولية: وهي الحوادث التي يكون فيها موضوع الخطر هي ممتلكات الشخص أو مسؤوليته المدنية تجاه الآخرين في ممتلكاتهم أو في أنفسهم، ومن أمثلتها حوادث السرقة أو الحريق ومن حوادث المسؤولية المدنية مسؤولية رب العمل تجاه العمال العاملين تحت إمرته عما قد يلحق بهم من إصابات عمل أثناء تأدية العمل، فهو المسؤول عنهم بما يقضي به القانون.[3]

الفرع الثالث :مفهوم الخسارة

في أغلب الأحيان ينتج عن تحقق الخطر في صورة حادث خسائر حقيقية في المداخيل أو الممتلكات أو كلاهما، فعلى سبيل المثال إذا تحقق حادث الحريق في أحد المصانع، فإنه يترتب على ذلك فناء المصنع وزواله أو نقص في قيمته وهذا النقص أو الفناء يطلق عليه لفظ "الخسارة"، ومنه فإن مفهوم الخسارة هو: النقص الكلي أو الجزئي في قيمة الممتلكات أو الأشياء نتيجة لوقوع حادث معين للأشخاص أو الممتلكات[4].

وعليه إما أن تكون الخسارة كلية ويترتب عليها فناء الشيء تماما أو زوال الدخل، أو جزئية ويترتب على هذا نقص في قيمة الشيء أو انخفاض في الدخل، والشكل التالي يبين العناصر الثلاثة التي تدخل في تكوين وحدوث الخطر وهو ما يسمى"بسلسلة الخطر".

[1] محمد توفيق البلقيني ، جمال عبد الباقي واصف، مرجع سابق، ص21.
[2] المرجع نفسه،ص21.
[3] بوزيدي لمجد، مرجع سابق، ص87.
[4] مرجع سابق. ص23.

الشكل رقم(01) : سلسلة الخطر

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، "مبادئ ادارة الخطر والتامين " دار الكتاب الاكاديمية ،مصر،2004،ص 23

من خلال هذا الشكل نجد أن الخطر يمر بثلاث مراحل أساسية هي:إذا توفر مسبب الخطر سوف يتحقق الحادث وينجم عنه خسائر تمس الشيء الذي كان معرض للخطر،إما بزواله أو نقص في قيمته.

المطلب الثالث:العوامل المساعدة لحدوث الخطر

وهي العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع الخطر أو تزيد من احتمال وقوع الخسارة وأيضا يمكن أن تزيد من حجم الخسارة المادية المتوقعة الناتجة عن مسبب خطر معين أو كلاهما معا،[1]ويمكن تقسيم هذه العوامل المساعدة للخطر إلى قسمين :

الفرع الاول: العوامل المساعدة الموضوعية أو المادية

وتتكون من خصائص الشيء موضوع الخطر والتي تزيد من احتمال وقوع الخسارة أو تزيد من حجم الخسارة المادية أو كلاهما معا، ونقصد بعوامل مساعدة أنها عوامل مساعدة سلبية أو ايجابية، فمثلا المبنى المستخدم في صناعة المواد الكيماوية يعد عامل مساعد سلبي يزيد من احتمال وقوع الحريق بالمبنى ويزيد من حجم الخسارة المادية أو كلاهما معا.

الفرع الثاني : العوامل المساعدة الأخلاقية الإرادية وللاإرادية

وهي العوامل التي تساعد في زيادة أو نقص احتمال وقوع الخطر أو في التحكم في حجم الخسارة المادية المتوقعة نتيجة لبعض الصفات الشخصية الأخلاقية المرتبطة بالشخص نفسه [2]. هي قد تكون متعمدة مثل الغش والخيانة، مما يؤدي إلى وقوع الخطر وتقع بتصرف ينطوي على سوء نية من مرتكبها،وقد تقع بحسن نية ولا تنطوي على تعمد في ارتكابها أي أن هذه العوامل الأخلاقية تتوقف على إرادة الإنسان وما سوف يجنيه من فعله.

[1] اسامة عزمي سلام،شقيري نوري موسى ،"**ادارة التامين والخطر**"، الاردن ،دار الراية،2007،ص 31.

[2] محمود مختار الهناسي، **مبادئ الخطر والتامين** "الدار الجامعية ،الاسكندرية ، 2001،ص 14.

الشكل رقم (02) :العوامل المساعدة في حدوث الخطر

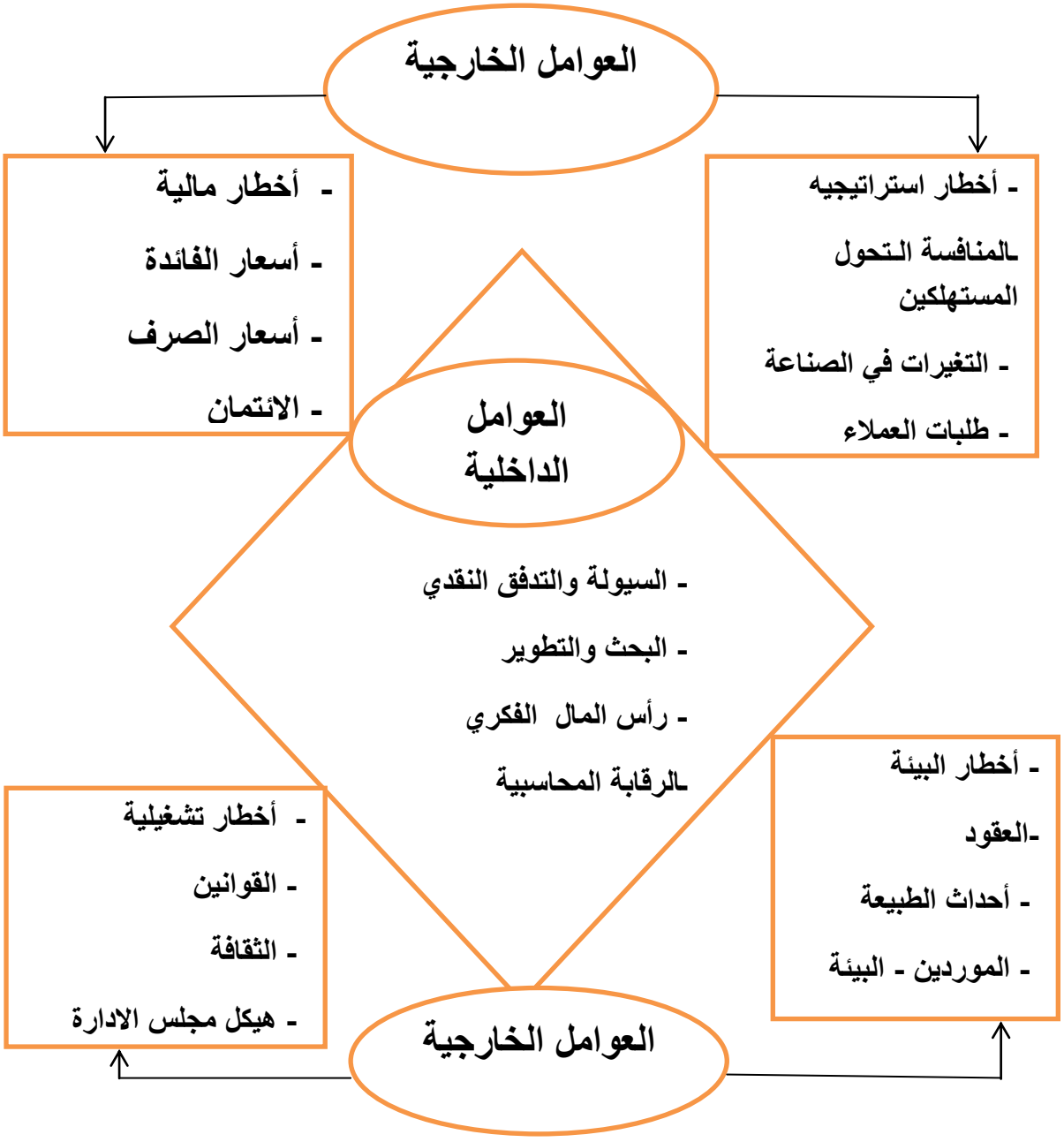

المصدر: الجمعية المصرية لإدارة الخطر " معيار إدارة المخاطر" 12/04/2019 الساعة 11:00.

المطلب الرابع : أنواع المخاطر

يمكن تقسيم المخاطر إلى عدة أقسام مختلفة نراها من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (03) : تقسيمات المخاطر حسب تأثيرها

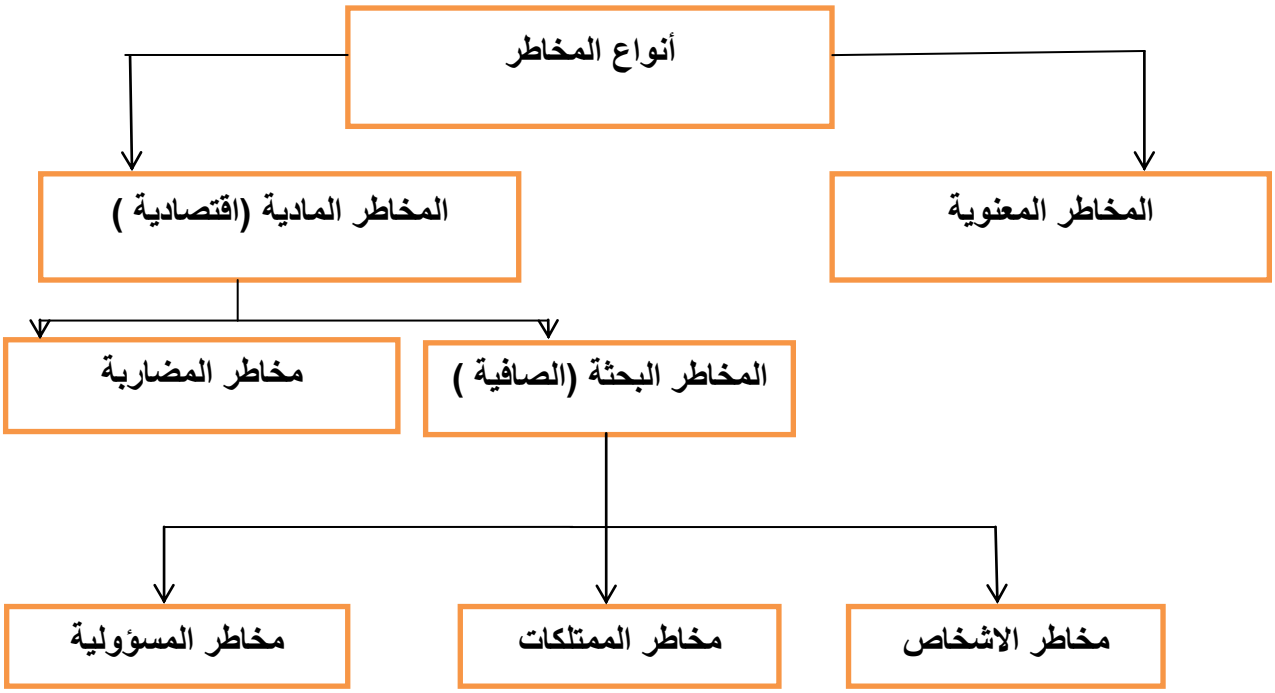

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد بوزيدي لمجد،" ادارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس،2009/2008،ص88.

الشكل رقم 04: (تقسيمات المخاطر (حسب مسبباتها ونتائجها)

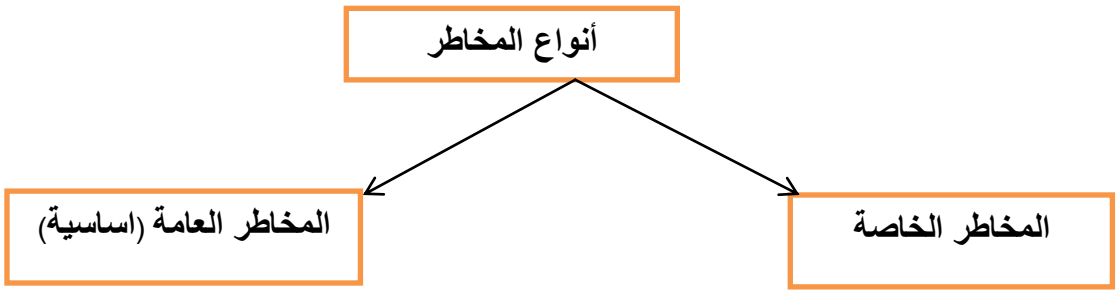

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على بوزيدي لمجد،" ادارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس،2009/2008،ص89.

الفرع الاول: المخاطر المعنوية وهي تلك المخاطر التي يؤدي تحققها إلى وقوع خسائر غير مادية مباشرة في الممتلكات أو الدخل والأصول الرأسمالية، ولكن يكون لها وقع نفسي سيئ على الشخص متحمل الخطر والمتضررة منه وعادة ما يكون هذا النوع من المخاطر لا يخضع لمبدأ القياس والتقييم ولا يمكن تحديد ابعاده او خسارته المتوقعة فهي مرتبطة بأمور متغيرة قد يتغير قياسها كميا،حيث تحكمه محددات معظمها معنوية ونفسية،تختلف من شخص لأخر .

الفرع الثاني:المخاطر المادية (اقتصادية)هي تلك المخاطر التي يتولد عنها خسائر مادية ومالية واقتصادية تصيب الاشخاص في مركزهم المالي نتيجة تحقق او حدوث الخطر وتشمل هذه الاخطار :

- ✓ اخطار مباشرة تمثل قيمة الخطر الفعلية.
- ✓ اخطار غير مباشرة :وهي التي تنشا وتتأثر بحجم الخسارة الفعلية.

وتنقسم المخاطر المادية الى نوعين هما :

اولا :مخاطر المضاربة :وهي المخاطر التي يتسبب في نشأتها ظواهر يخلقها الانسان بنفسه ولنفسه بغرض الربح او الخسارة او تحقيق مكاسب مالية او اقتصادية وان كان لا يعلم بنتائجها تحققها مقدما وتشمل هذه المخاطر تلك التي تترتب على جميع الاعمال التجارية والصناعية والخدمات التي تنشا بقصد تحقيق الربح من التعامل فيها مثل اخطار المضاربة على الاسهم في سوق الاوراق المالية .[1]

ثانيا: المخاطر البحتة (الصافية) وهي المخاطر التي تتسب فيها الظواهر الطبيعية والظواهر العامة لا دخل بالإنسان في وجودها ولا يمكنه تجنبها ويترتب على تحققها خسارة مالية مؤكدة للإنسان،[2]. ولا ينطوي مثل هذا التحقق على اي فرصة للربح باي حال من الاحوال مثل هذه الظواهر :الزلازل،الفيضانات،البراكين .....الخ

ويمكن تقسيم المخاطر البحتة الى ثلاثة مجموعات من المخاطر هي:

2 . 1 . مخاطر الأشخاص: وهي تلك المخاطر التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث كان موضوع التأكيد هو الشخص الطبيعي،سواء كان في دخله أو حياته أو صحته، مثل :أخطار الوفاة والمرض، الإصابات البدنية وغيرها....الخ

2 . 2 . اخطار الممتلكات: وهي تلك الأخطار التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث كان موضوع التأثير هو الممتلكات سواء كانت في صورتها الثابتة أو المنقولة مثل الحريق،الضياع.....الخ

[1] بوزيدي لمجد ،مرجع سابق،ص88.

[2] اسامة عزمي سلام ،شقيري نوري موسى ،مرجع سابق،ص27 .

2 . 3 . أخطار المسؤولية: وهي تلك المخاطر التي إذا تحققت مسبباتها في صورة حادث فإنها تصيب مسؤولية الشخص المدنية أمام القانون تجاه الغير عما قد يصيبهم في أشخاصهم أو في ممتلكاتهم، مما يترتب عليه التزام بتعويض من وقع عليه الضرر وذلك بما يقضي به القانون.

الفرع الثالث : المخاطر العامة و الخاصة

ويهدف هذا التقسيم إلى ما إذا كان الخطر المحقق في صورة حادث يصيب أفرادا أم جماعات وهو :

أولا: المخاطر العامة وهي تلك الأخطار التي تؤثر على الاقتصاد البلاد بشكل عام على أو على مجموعة كبيرة من الأشخاص في المجتمع، فمعدلات التضخم المرتفعة أو معدلات البطالة العالية تؤثر على أفراد المجتمع بأكمله،كما أن الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين والفيضانات تعتبر أيضا من الأخطار العامة.

ثانيا:المخاطر الخاصة وهي تلك المخاطر التي تؤثر على الفرد وليس على المجتمع بأكمله، مثل حريق منزل أو السرقة، مع ملاحظة أن هذه المخاطر يمكن أن تؤثر على المجتمع بصورة غير مباشرة، فاحتراق مصنع سيؤثر على صاحب هذا المصنع،كما انه سيؤثر على المجتمع واقتصاد البلد .[1]

[1] محمد توفيق البلقيني ،جمال عبد العال واصف،مرجع سابق ،ص 26.

المبحث الثاني: المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر

لقد كان لانتشار الخطر والتزامه بحياتنا،أن زاد من الاهتمام بدراسته و دراسة مسبباته ومحاولة التقليل من الخسائر التي تترتب من تحققه،ومحاولة التحكم فيه،فالواقع فرض ضرورة الانتباه والاحتياط والعمل والحد من تفاقمها وتفاعلها،قصد ضمان الاستمرارية والأمان لذلك ظهرت إدارة المخاطر كمدخل علمي لمواجهة مشكلة التعامل مع المخاطر التي يواجهها الأفراد والمنشآت باستخدام أفضل الأساليب والسبل لمنع تحققها، بهدف مواكبة التطورات والتغيرات المستقبلية وتحقيق أعلى مستويات السلامة والأمن.

المطلب الأول: مفهوم و نشأة إدارة المخاطر

لقد تعددت واختلفت المفاهيم المرتبطة بإدارة المخاطر وذلك نظرا لاختلاف الزوايا التي ينظر منها وكذا لارتباطها بمفاهيم أخرى كالتأمين وغيره،بالإضافة إلى التطورات التي طرأت على التعريف نتيجة ما مر به من مراحل تاريخية.[1]

الفرع الأول : تاريخ ونشأة إدارة المخاطر

إن الاستخدام العام لإدارة المخاطر بدأ في أوائل الخمسينيات، و كان من بين المطبوعات المبكرة التي أشير فيها للمصطلح مجلة "هارفز[2] بيزنس ريفيو " حيث طرح المؤلف ما بدأ في ذلك الحين أنه فكرة جديدة وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسئولا عن "إدارة" مخاطر المنظمة البحثة كما كان أول ظهور لإدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والقضائية ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرق أنجح لإدارة المخاطر تمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها، وفي ذلك الوقت كان يوجد لدى عدد كبير من الشركات الكبرى بالفعل مركز وظيفي يشار له باسم "مدير التأمين" وكانت هذه التسمية ملائمة لأن المنصب كان يستلزم عادة شراء ومسك ودفع مقابل الحصول على وثائق التأمين من أجل مصلحة الشركة،وتم توظيف مديري التأمين الأوائل على يد المؤسسات العملاقة آنذاك وهي شركات السكك الحديدية والصلب،ومع تنامي الاستثمار الرأسمالي في الصناعات الأخرى أصبح التأمين بندا متزايد الأهمية في ميزانيات الشركات،وفي عام 1929 عقد مدراء التأمين لكبرى الشركات العملاقة اجتماعا في بوسطن لمناقشة المشكلات ذات الاهتمام المشترك وخلصوا إلى ضرورة إيجاد طرق فعالة أكثر للتعامل مع المخاطر الناتجة عن المحيط،و لقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة لأخرى وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى "جمعية إدارة المخاطر والتأمين " في 1975 كان التغيير إشارة إلى أن تحولا ما يجري،حيث بدأت

[1] طارق عبد العال حمادة ،"**ادارة المخاطر (افراد ،شركات ،بنوك)** "كلية التجارة ،عين الشمس ،الدار الجامعية ،الاسكندرية 2001ص 46.

[2] عبدلي لطيفة ،مرجع سابق ،ص 25.

"جمعية إدارة المخاطر و التأمين بـنشر مجلة تحت اسم "إدارة المخاطر "كما كان يقوم قسم التأمين في "رابطة الإدارة الأمريكية " بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر،بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر.

لقد أصبحت السيطرة على المخاطر والتقليل من حدتها،من العوامل الرئيسية في إدارة المخاطر وأدت إلى زيادة التركيز على التحكم أو السيطرة التي تتجاوز تغيير احتمال حدوث الخسارة مبدأ أساسيا في سيرورة أغلب مؤسسات الشركات وقد كان الاستنتاج الذي تم التوصل إليه هو أن الخطر يمكن أن يبدأ وينحصر في أضيق الحدود الممكنة ولكن دون التحكم فيه كليا.[1]

الفرع الثاني : تعريف إدارة المخاطر

يمكن تعريفها على أنها:

1 . يربهاينز:أن إدارة المخاطر هي الوظيفة الرئيسية التي تهتم باكتشاف الخطر وتقويمه والتأمين عليه.[2]

2 . وتعرف أيضا على أنها:مجموعة الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة الخطر،وذلك من أجل منع وتقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من عدم التأكد.

3. وينظر إليها :هي تلك الإجراءات التي تتبعها المؤسسة بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها،بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط.

4 . إدارة المخاطر هي :تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل السبل والوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختبار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب.[3]

5 . و تعرف أيضا على أنها:عملية اتخاذ القرار الذي عن طريقه يستطيع الفرد أو المنظمة تخفيض الإحساس السلبي الناتج عن وجود الخطر.

6 . توصف أيضا على أنها: أحكام الرقابة و السيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط أصولها بها[4]

7 . وتعرف أيضا على أنها:عملية الحد من الخسائر الحادثة في نشاطات المؤسسة الحاصلة عن انحراف النتائج عن الخطط التجارية والمالية والاجتماعية داخل المؤسسة.[5]

---

[1] طارق عبدالعال حماد، مرجع سابق ،ص 46ص50.

[2] اسامة عزمي سلام ،شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص41.

[3] المرجع نفسه ،ص55.

[4] نائل محمد مؤمني "**ادارة الكوارث والازمات** " مطبعة الروزنا ،عمان ،2007ص307.

[5] بوزيدي لمجد ،مرجع سابق ،ص 98.

ومن خلال كل هذه التعاريف يمكننا إعطاء لإدارة المخاطر مفهوما شاملا وهو:إدارة المخاطر هي عبارة عن منهج علمي يعالج المخاطر عن طريق التوقع والرقابة والسيطرة على الخسائر المتوقعة أو المحتملة وكذا تصميم وتنفيذ إجراءات وحلول من شأنها أن تجنبنا الخسارة والتقليل من حدتها.

المطلب الثاني : المفاهيم المتداخلة مع إدارة المخاطر

إن المتأمل لمفهوم إدارة المخاطر يتبادر لذهنه العديد من المصطلحات الأخرى التي لها علاقة بهذا المفهوم وتوقعه في حيرة من أمره اتجاه التفرقة بين هاته المصطلحات من حيث المعنى والمحتوى كون أن مصطلح المخاطرة تتقاطع فيها الكثير من الموضوعات ذات الصلة مع بعضها البعض والتي تستعمل في محتواها وموضوعها مفهوم الخطر والتي جعلت منه مادتها الأساسية ومكونها الرئيسي في التحليل والمعالجة، ومن هذه المصطلحات: الأمن الصناعي، نظام الوقاية، إدارة الأزمات وسنحاول من خلال هذا المطلب تحديد مفهوم كل مصطلح على حدا بهدف توضيح الفروق بينها وبين مفهوم إدارة المخاطر .

الفرع الأول : مفهوم الأمن الصناعي

يوجد تعاريف متعددة للأمن الصناعي منها :

1 . يرجع أصل مصطلح الأمن security إلى الكلمة اللاتينية التي تعني العناية وبوجه عام يعبر مصطلح الأمن إما عن التحرر من الخطر أو استعراض القوة والقدرة على الاستجابة للتهديدات أو عرقلتها.[1]

2 . يعرف الأمن الصناعي على أنه: العمل على تقليل الحوادث في الصناعة وتكاليف الإصابة الناتجة عنها والتي تتناسب طرديا مع عدد الحوادث والإصابات وذلك بغرض حماية العمال وزيادة الكفاءة الإنتاجية.[2]

3 . يعرف على أنه :توفير ما يلزم من الشروط والمواصفات الفنية والإجراءات التنظيمية في بيئة العمل وجعلها آمنة وصحيحة،بمعنى أنه لا تقع فيها حوادث ولا تنشأ عنها إصابات عملية أي أنها تكفل حماية مقومات الإنتاج المادية والبشرية.[3]

وتتمثل أهمية الأمن الصناعي داخل المؤسسة في أنه أصبح هو الدرع الوقائي لمقومات الإنتاج من الأضرار والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها العملية التقويمية الإنتاجية،بحيث يهدف بشكل خاص إلى الاحتياطات اللازمة وكذا شروط الوقاية بمختلف صورها وأشكالها،مع تهيئة بيئة عمل صالحة وآمنة احدى دعائم التنمية الاقتصادية بوجه داخل المؤسسة .

[1] ادوار برودزيكس ،ترجمة احمد المغربي ،"**ادارة المخاطر والازمات والامن** " دار الفجر للنشر والتوزيع ،2002،القاهرة،ص72.

[2] فوزي شعبان مدكور "**ادارة الصيانة والامن الصناعي** " منشورات كلية التجارة ،القاهرة ،1997،ص144.

[3] المرجع نفسه،ص144.

الفرع الثاني : مفهوم نظام الوقاية

يمكننا تناول جملة من التعاريف المرتبطة بمفهوم نظام الوقاية وأهمها :

1 هو نظام يهدف إلى توفير ما يلزم من الشروط والمواصفات الفنية والإجراءات التنظيمية في بيئة و المواصفات فنية وذلك بقصد حماية مقومات العمل لجعلها صحية وأكثر أمنا،حتى لا تقع فيها حوادث وإصابات فنية وذالك بقصد حماية مقومات الإنتاج البشرية والمادية .

2 كما ينظر إليه على أنه :كل الإجراءات التي تتخذ لمنع أو التقليل من حوادث العمل والأمراض المهنية كما يقدم جميع وسائل الوقاية ويوفر الظروف المناسبة للعمل . [1]

إن نظام الوقاية الفعال هو الذي يعتمد على تفعيل دعائمه الإنسانية والمادية قصد سد الثغرات التي تكون سببا لتكرار الحوادث في المؤسسة،أي معالجة واحترام الشروط الفنية والإجراءات العملية،بغية منع السلوكيات والتصرفات الإنسانية والظروف البيئية غير المأمونة،حيث يعمل هذا النظام على تحقيق جملة من الأهداف منها :

- حماية العنصر البشري من خلال توفير مجموعة الشروط والوسائل التي تجعل العمال في مأمن من أخطار وحوادث العمل وذلك لأن الكفاءات والمهارات البشرية التي تضمها المؤسسة تعتبر الأولى للدعامة الإنتاجية .
- حماية عناصر الإنتاج المادية من الأهداف الرئيسية لعمل نظام الوقاية، وكذا حمايتها وصيانتها للآلات والتجهيزات والمرافق والمباني والمنتجات من كل أنواع التلف والضرر الذي يمكن أن يلحق بها جراء ظروف العمل.
- إضافة إلى المكاسب المادية التي يمكن أن تحققها الوقاية من الحوادث،توجد هناك أهداف أخرى غير بارزة بشكل واضح لها أثرها على الأرباح وعلى قدرة المؤسسة على النمو والبقاء،رغم صعوبة تقييمها ماديا إلا أن لها تأثيرا أعلى على تكلفة الإنتاج وكميته وجودته،مثل انخفاض معدل دوران العمل وانخفاض معدل التغيب.[2]
- باعتبار أن نظام الوقاية هو أحد الأنظمة الفرعية للأمن الصناعي،وأحد تفرعاته الأساسية.

الفرع الثالث : مفهوم إدارة الأزمات .

تكون المؤسسة محيطة بسلسلة متتالية من الأزمات والمشكلات بسبب سوء التخطيط وسوء العناية بالتوقع وأيضا انخفاض فعالية المواجهة، وبالتال ي نما يفرض عليها ما أن المؤسسة لا تختار ما تفعله يعتبر أولوية أمورها لا تحدد انما تحددها الأزمات المتتالية مما يجعلها محاطة بالأزمات.

[1] بوزيدي لمجد ،مرجع سابق ،ص 101.
[2] المرجع نفسه ،ص 101.

وتعرف الأزمة على أنها:خلل يؤثر تأثيرا ماديا على النظام كله، كما أنه يهدد الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها هذا النظام.[1]

أما إدارة الأزمات فهي تعرف على أنها:تقدير للأمور المفاجئة وتحديد اتجاهات الحركة البديلة وتصور السيناريوهات الممكنة لتطور الأحداث ثم اتخاذ القرارات الكفيلة للسيطرة على الموقف مع الاستعداد للتغيير عند الحاجة.[2]

أي أن إدارة الأزمات هي إدارة الأزمة في حد ذاتها من خلال التحكم في ضغطها ومسارها واتجاهها وهي إدارة عملية رشيدة تقوم على البحث والحصول على المعلومات والمعرفة،واستخدام المعلومات المناسبة كأساس للقرار المناسب،وتعتبر أيضا إدارة تقوم على التخطيط والرقابة والتنظيم والبعد عن التسرع والعشوائية، أما ادارة المخاطر يتحتم علينا الرجوع إلى المفاهيم وللتعرف أكثر على الفرق بين إدارة الأزمات والأساسية لكلا المصطلحين،فالخطر مرتبط أكثر بعنصر عدم التأكد، أما الأزمة فهي تعبر عن شيء وقع فعلا مثلا نقول خطر الزلزال (إي احتمال أن يقع الخطر أولا يقع) ولا يمكننا القول أزمة الزلزال كما أن الخسارة الناتجة عن الخطر هي محتملة، أما في الأزمة فهي أكيدة،وأيضا يكون تأثير الأزمة أوسع من تأثير الخطر،كالقول:الأزمة المالية العالمية يمتد أثرها إلى كل العالم،كما أن الخطر يعتبر من عوامل توليد الأزمات،مثل القول :أزمة الرهن العقاري تكون ناتجة عن خطر الإفراط في منح القروض العقارية بدون ضمانات.[3]

المطلب الثالث: أهداف إدارة المخاطر

إن أهداف ادارة المخاطر لا تقل اهمية عن اهداف القطاعات والاقسام الاخرى في المؤسسة، لذا نجد ان الكتاب يطرحون العديد من الاهداف لإدارة المخاطر، والهدفان الرئيسيان فيما يكونان عادة: التخفيف من التأثيرات المخاطرة وتقليل الخسائر الى الحد الادنى، حيث يرى الكاتبان "مار وهايجز" في كتابهما "ادارة المخاطر "مفاهيم وتطبيقات، ان ادارة المخاطر لها مجموعة متنوعة من الاهداف يصنفانها الى فئتين :

اهداف ما قبل الخسارة ؛

اهداف ما بعد الخسارة؛

[1] نائل محمد مومني ،مرجع سابق ،ص309.
[2] المرجع نفسه ،ص 310.
[3] بوزيدي لمجد ،مرجع سابق ،ص110.

الجدول رقم (01) : اهداف ادارة المخاطر

اهداف ما قبل الخسارة	اهداف ما بعد الخسارة
- البقاء - مواصلة النشاط - استقراريه الارباح - استمرارية الارباح - المسؤولية الاجتماعية	- الاقتصاد (التوفير) - تقليل التوتر - اداة الالتزامات المفروضة خارجيا - المسؤولية الاجتماعية

المصدر :طارق عبد العال حماد :"ادارة المخاطر " (افراد ،ادارات ،شركات ،بنوك،)مرجع سابق، ص147

ويمكن تقسيم اهداف ادارة المخاطر الى الاهداف التالية :

الفرع الاول : الاهداف النوعية

وتتمثل في العناصر التالية :

أ . هدف البقاء :حيث تهدف أي مؤسسة من خلال إدارة المخاطر إلى الاستمرار وضمان البقاء في المحيط ككيان عامل في الاقتصاد،وبهذا المعنى تكون الوظيفة الأساسية لإدارة المخاطر هي القيام بدور مساند في هرم أهداف المؤسسة،وضمان أن بلوغ هذه الأهداف الأخرى لن تمنعه الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة،فإذا حدثت خسارة ونتيجة لذلك عجزت المؤسسة عن تحقيق أهدافها يكون من الواضح أن الهدف من إدارة المخاطر لم يتحقق،الأمر الذي سيستدعي إعادة المراجعة .[1]

ب . تقليل القلق :فعدم التأكد والقلق الذهني يمكن لهما أن يصرفا نظر إدارة مؤسسة عن الأمور الأخرى،وفي الحالات القصوى يمكن أن يكون للقلق والانزعاج الذي ينشأ من عدم التأكد بخصوص بقاء المؤسسة تأثير ضار على عمل ونشاط المؤسسة،وبما أن القلق سيستنزف طاقة،ويمكن توظيف هذه الطاقة بشكل أكثر إنتاجية وجدوى في قنوات أخرى.

ج . استمرارية النمو:لا يكون في أغلب الأحيان تعظيم الربح هو هدف المؤسسة،حيث أنه من بين الأهداف الأخرى التي كثيرا ما تذكر في مقدمة أهداف المؤسسة هو النمو،وعندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه ذلك النمو أحد أهداف إدارة المخاطر الهامة .

[1] بوزيدي لمجد ، مرجع سابق ،ص 111.

د . المسؤولية الاجتماعية :كما رأينا سابقا في الجدول فأننا نجد أن هدف المسؤولية الاجتماعية يكون سابقا للخسارة ولاحقا لها باعتبار أن المسؤولية الاجتماعية تمثل مجموعة من الالتزامات الاجتماعية التي تحكم المؤسسة بسبب علاقتها بموظفيها وبالمنظمات الأخرى وبالمجتمع عموما وتنتج تدابير منع الخسارة والسيطرة عليها والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من عملية إدارة المخاطر وبقدر ما تمنع هذه التدابير تدمير الأصول أو حدوث إصابات للأفراد بالإضافة إلى أن المجتمع سيستفيد من ذلك .

الفرع الثاني :الاهداف الكمية

من الناحية المثالية ينبغي أن تكون الأهداف قابلة للحصر الكمي كلما أمكن ذلك،ورغم أن الأهداف السابقة قابلة للقياس الكمي،إلا انه كثير من إدارات إدارة المخاطر في المؤسسات قد وضعت أهداف قابلة للقياس الكمي،ويمكن دراسة عدة أهداف من بينها إجمالي المبالغ المنفقة على أقساط التأمين وكذا عدد الإصابات أو الحوادث الواقعة في النواحي الموجهة تدابير منع الخسارة والسيطرة عليها ووضع أهداف كمية في مجال إصابات وحوادث العمل الخاص بالعاملين، وهناك مقياس أخر للأداء استخدمته بعض المؤسسات كمعيار كمي وهو تكلفة المخاطرة والذي هو عبارة عن مجموع مصروفات إدارة المخاطر بما في ذلك خسائر التأمين .[1]

الفرع الثالث : أهداف تعظيم القيمة

إن الهدف الأساسي لإدارة المخاطر هو المحافظة على قيم المؤسسة وتطويرها وجعلها ذات إنتاجية ومردودية دائمة، من خلال تحديد جملة المخاطر المؤثرة في مختلف الاستراتيجيات المرسومة قصد التحكم والمحافظة على أدنى مستوى معين للخسارة المحتملة،وهذا من خلال البحث عن كل العوامل والمسببات التي قد تؤدي إلى التأثير السلبي على قيم ودعائم المؤسسة وكذا التعرف على درجة تأثيرها على سيرورة العمل داخل المؤسسة، فالمسير اليوم أصبح يتعامل مع اتجاهين هما : الاتجاه التقليدي المتعلق بتجنب المخاطر والاتجاه الحديث المتعلق بإدارة المخاطر كما نه يمكن حصر بعض الأهداف الأخرى لإدارة المخاطر فيما يلي :

_تحقيق التعاون والتنسيق بين المستوى الاستراتيجي والعملي فما يخص إدارة المخاطر؛

_بناء الوعي الثقافي للخطر داخل المؤسسة؛

_إعداد سياسة وهيكل واضح لإدارة المخاطر داخل وحدات العمل المختلفة؛

_التطوير المستمر والدائم لبرامج إدارة المخاطر،والتي تتضمن برامج الطوارئ واستمرارية النشاط.

[1] بوزيدي لمجد ،مرجع سابق ،ص112.

الخلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل من تعاريف ادارة المخاطر، واهم اهدافها وقواعدها والخطوات المبنية عليها يتضح لنا مدى الاهمية الكبرى لهذا النوع من الادارات وضرورة تواجده في اي مؤسسة او مشروع اقتصادي، باعتبارها اداة فعالة تضمن المؤسسة الامن ومنه البقاء والتطور المستمر،من خلال فتح لها ابواب المستقبل هذا الامر الذي اوجب على اصحاب الوحدات الاقتصادية تجارية كانت ام صناعية ان تضع ادارة المخاطر في اعلى مراتب الاولويات وان ترقى بها الى مراتب عالية في مستوى الادارات العليا، فان كانت الادارة المالية، مثلا تعمل على تدعيم المركز المالي للوحدة الاقتصادية، فان ادارة المخاطر تعمل على الحفاظ الدائم والمستمر على موارد المؤسسة وحياة وحداتها وتعتبر ادارة المخاطر صمام الامان للاستمرار والتطور في عالم الاقتصاد والاعمال.

الفصل الثاني

إدارة المخاطر في

شركات التأمين

تمهيد :

إن الهدف الأساسي لوجود التأمين هو تقديم الضمان والأمان للأشخاص سواء كانوا طبيعيين أو معنويين ضد المخاطر التي لا يمكن توقعها ولا معرفة درجة خطورتها ،وكذا الأضرار المترتبة على ذلك حيث كان في القديم يعتمد الإنسان في هذا المجال على الادخار الخاص، ولكن مع مرور الزمن تبين أن الفرد مهما كانت ثروته لا يستطيع في الكثير من الحالات تغطية النتائج الضارة التي تصيبه في شخصيته أو ماله أو تلك التي يسببها هو للغير ،وقد تكون آثار هذه المخاطر جسيمة للغاية سواء بفعل الإنسان كالحريق أو السرقة أو الاعتداء الجسماني أو لدواعي وظروف مختلفة ،وقد يرجع السبب فيها للكوارث الطبيعية

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول :تناولنا فيه التعريف بنشاط التأمين .

المبحث الثاني : مخاطر شركات التامين وكيفية التعامل معها .

المبحث الأول : التعريف بنشاط التأمين

يعتبر نشاط شركات التأمين، وذلك لتغطية المخاطر المؤكدة وغير المؤكدة التي تواجه الإنسان خلال نشاطه الاقتصادي و الاجتماعي، وبالرغم من عدم وجود معلومات مؤكدة لدى الباحثين توضح بالتحديد تاريخ نشأة التأمين وأنواعه وطبيعته، إلا أن أقدم أنواع التأمين قد نشأ في إطار النقل البحري .

المطلب الأول : مفاهيم عامة للتأمين

الفرع الاول : ظهور ونشأة التأمين

إن التأمين بشكله الحالي لم يظهر إلا في بداية القرن الماضي بصدور مجموعة من القوانين في العديد من الدول الأوربية كسويسرا 1908،وألمانيا 1908،وفرنسا 1930،وهذا القانون الأخير هو القانون الذي كان سائدا في الجزائر إلى غاية سنة 1980،أين أصدر المشرع الجزائري قانونا للتأمين .

إن رغبة الشعور بالأمان والضمان رافق الإنسان عبر العصور وكان أول مجال تجسدت فيه هذه الرغبة، مجال المخاطر البحرية، وربما يعود ذلك إلى تكثيف التبادل التجاري بين الدول الواقعة على ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وقد بدأ هذا النظام في شكل القرض البحري، ويتمثل ذلك في أن يقدم شخص ميسور لمالك السفينة أو الشاحن ما يحتاج إليه من مال مقابل حصوله على فائدة مرتفعة إلى جانب استرداد مبلغ القرض بشرط أن تصل السفينة والبضاعة التي تحملها إلى أماكن سالمة، ويشبه هذا النظام على حد بعيد التأمين وخاصة بالنسبة للمقترض، حيث أن هذه العملية توفر له الأمان المطلوب، إلا أنه يختلف عن نظلم التأمين بالنسبة للمؤمن أو المقرض، حيث أنه لم يستلم قسط التأمين والذي يعد عنصرا أساسيا في التأمين ولا القرض إلا إذا لم يتحقق الخطر، وكان يغلب على عملية القرض البحري المجازفة، والتي تؤدي في الكثير من الحالات إلى إفلاس من الممول لهذه العملية وبسبب ذلك تم إنشاء مجموعات من الأشخاص والأموال تخصصت في هذ المجال.[1]

[1] جديدي معراج "**مدخل لدراسة القانون الجزائري** "الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية ،2000،ص،106.

الفرع الثاني: تعريف التأمين

لقد اجتهد الباحثون في إعطاء تعريف محدد للتأمين يتضمن جوانبه المختلفة .

أ . تعريف التأمين لغة :التأمين في اللغة العربية مشتق من الأمن وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف وله معاني عديدة منها إعطاء الأمان مثل التأمين الحربي .

ب . تعريف التأمين اصطلاحا :وأقرب معاني التامين في المصطلح المالي المعاصر هو "إعطاء الأمن" وذلك أن التأمين هو نشاط تجاري غرضه أن يحصل تأمين الأفراد والشركات من بعض ما يخافون من المكاره مقابل عوض مالي.

1 . فقد عرفه الباحث بلاينول (PLANIOL) على أنه : عقد بمقتضاه يحصل المؤمن له على تعهد من المؤمن بأن يقدم له مبلغا من المال في حالة وقوع خطر معين، مقابل دفع قسط أو اشتراك مسبق .

2 . وعرفه سوميان (SUMIEN): بأنه عقد يلتزم بمقتضاه شخص ويسمى المؤمن بالتبادل مع شخص آخر ويسمى المؤمن له، بأن يقدم لهذا الأخير الخسارة المحتملة نتيجة حدوث خطر معين مقابل مبلغ من المال يدفعه المستأمن إلى المؤمن ليضيفه على رصيد الاشتراك المخصص لتعويض الأخطار.

3 . كما عرفه هيمار(HEMARD):بأنه عملية يحصل بمقتضاها أحد الطرفين على تعهد لصالح الغير في حالة تحقق خطر معين من المؤمن الذي يأخذ على عاتقه مجموعة من المخاطر ويجري المقاصة بينهما وفقا لقوانين الإحصاء.

4 . كما يمكن تعريف التأمين من الناحية الاقتصادية بأنه : أداة لتقليل الخطر الذي يواجه الفرد عن طريق تجميع عدد كافي من الوحدات المتعرضة لنفس ذلك الخطر كالسيارة والمنزل والمستودع ،..الخ .

5 . كما يعرف التأمين : هو اتفاق يلتزم بمقتضاه الطرف الأول المؤمن (INSURER)أن يؤدي إلى الطرف الثاني المؤمن له (INSURED)أو إلى المستفيد (BENEFICIARY)الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال، أو إيرادا، أو مرتبا، أو أي عوض مالي آخر مبلغ التأمين (INSURED SIM)في حال وقوع حادث أو تحقق" الخطر (RISK)المبين في العقد وذلك مقابل قسط (PREMUIM)أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له إلى المؤمن. [1]

ونرى أن هذا التعريف هو تعريف قانوني للتأمين من خلال المصطلحات التالية :المؤمن له، المؤمن، المستفيد، قسط التأمين، مبلغ التأمين .

[1] اسامة عزمي سلام ،شقيري نوري موسي ، "**ادارة التامين والخطر**" الاردن ،دار حامد للنشر والتوزيع ،2007،ص87.

. المؤمن له :هو الشخص طالب التأمين على الخطر الذي يمكن أن يتعرض له هو في شخصه أو ممتلكاته أو يصيب به الغير .

. المستفيد :وهو الذي تعود إليه المنفعة المترتبة على عقد التأمين وقد يكون المستفيد هو المؤمن له نفسه أو أي شخص آخر يوضح في العقد .

. قسط التأمين :وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له للمؤمن مقابل التغطية التأمينية .

. مبلغ التأمين :هو المبلغ الذي يلتزم المؤمن بدفعه للمؤمن له عند تحقق الخطر المؤمن ضده.

6 . ويعرف التأمين أيضا على أنه : أسلوب أو نظام يهدف إلى حماية الأفراد والمنشآت من الخسائر المادية المحتملة نتيجة تحقق الخطر المؤمن ضده، وذلك عن طريق تحويل عبء هذا الخطر إلى المؤمن الذي يتعهد بتعويض المؤمن له أو المستفيد عن كل أو جزء من الخسارة المادية المحققة، وذلك في مقابل أن يقوم المؤمن له بدفع قسط أو أقساط دورية تحتسب وفقا لأسس رياضية واحصائية معينة ". [1]

7 . التأمين هو :"وسيلة تهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد و الهيئات من الخسائر المادية الناشئة عن تحقق الأخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلا وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا، ولا دخل لإرادة الأفراد أو الهيئات في حدوثها.

8 . التأمين : هو وسيلة اقتصادية يمكن عن طريقها استبدال خسارة كبيرة محتملة بأخرى صغيرة مؤكدة "ومعنى خسارة كبيرة، الخسارة الناتجة في حال تحقق الخطر، أما الخسارة الصغيرة المؤكدة فهي قسط التأمين .

الفرع الثالث : وظائف شركات التأمين

أ . وظيفة التسعير : تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاءه من المؤمن له نظير خطر معين ينوي التأمين ضده، وبالتالي فإن هذه الوظيفة تحدد سعر كل نوع من أنواع التأمينات المختلفة، ويكون ذلك يتناسب مع درجة احتمال تحقق الخطر ،كما أن الشخص المكلف بتحديد أسعار التأمين يدعى بالإكتواري ، وذلك باعتماده على دراسات يجريها لتوفير ما يلزم من المعلومات التي يبني على أساسها أسعار التأمينات .[2]

[1] اسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى ،مرجع سابق ،ص،88.

[2] المرجع نفسه، ص 89.

ب . وظيفة الاكتتاب: تهتم هذه الوظيفة باختيار وتبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين، بما يحقق أهدافها وغاياتها، ففي هذه الوظيفة تختلف سياسات الشركة باختلاف الأهداف التي تسعى إليها، فقد يكون الهدف من سياسة الشركة هو الحصول على أكبر مجموعة من وثائق التأمين .[1]

ج . وظيفة الإنتاج :ونعني بالإنتاج في نشاط التأمين، المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركة التأمين، أين تقوم هذه الأخيرة ببيع الخدمة التأمينية المتمثلة في اكتتاب العقود لصالح الزبائن أي المؤمن لهم .

د . وظيفة تسوية المطالبات :فمن خلال هذه الوظيفة تقوم الشركة بدفع التعويضات المستحقة للمؤمن له، عند تحقق الخطر المؤمن ضده، ففي شركات التأمين توجد جهة متخصصة في دراسة ملفات المطالبات المقدمة، وهي التي تحدد التعويض المستحق .

هـ . وظيفة الاستثمار :حيث تقوم شركة التأمين بعد تجميع أقساط التأمين، أين ستتوافر على مبالغ مالية ضخمة، باستثمارها ولكن يكون هذا الاستثمار بعد دراسة جيدة، لأن على الشركة الاحتفاظ بجزء من هذه الأموال لتسديد التعويضات المستحقة المطالب بها، في أي وقت يقع فيه الخطر .[2]

و . وظيفة إعادة التأمين :ويقصد بهذه الوظيفة قيام شركة التأمين بنقل جزء من الخطر إلى جهة أخرى أقدر على تحمل هذا الخطر، و غالبا ما تكون هذه الجهة هي شركات إعادة التأمين، ففي عقد التأمين أطراف العقد هما :المؤمن له (شخص أو هيئة)،و المؤمن (شركة التأمين)،أما في عقد إعادة التأمين فأطرافه هما :شركة التأمين وشركة إعادة التأمين (معيد التأمين).

[1] اسامة عزمي سلام ،شقيري نوري موسى ،مرجع سابق ،ص 158.

[2] .المرجع نفسه ،159.

الفرع الرابع : تصنيفات التأمين

يصنف التأمين بالاعتماد على عدة معايير إلى عدة أقسام ،والتي تكون مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم (04) : تصنيفات التأمين

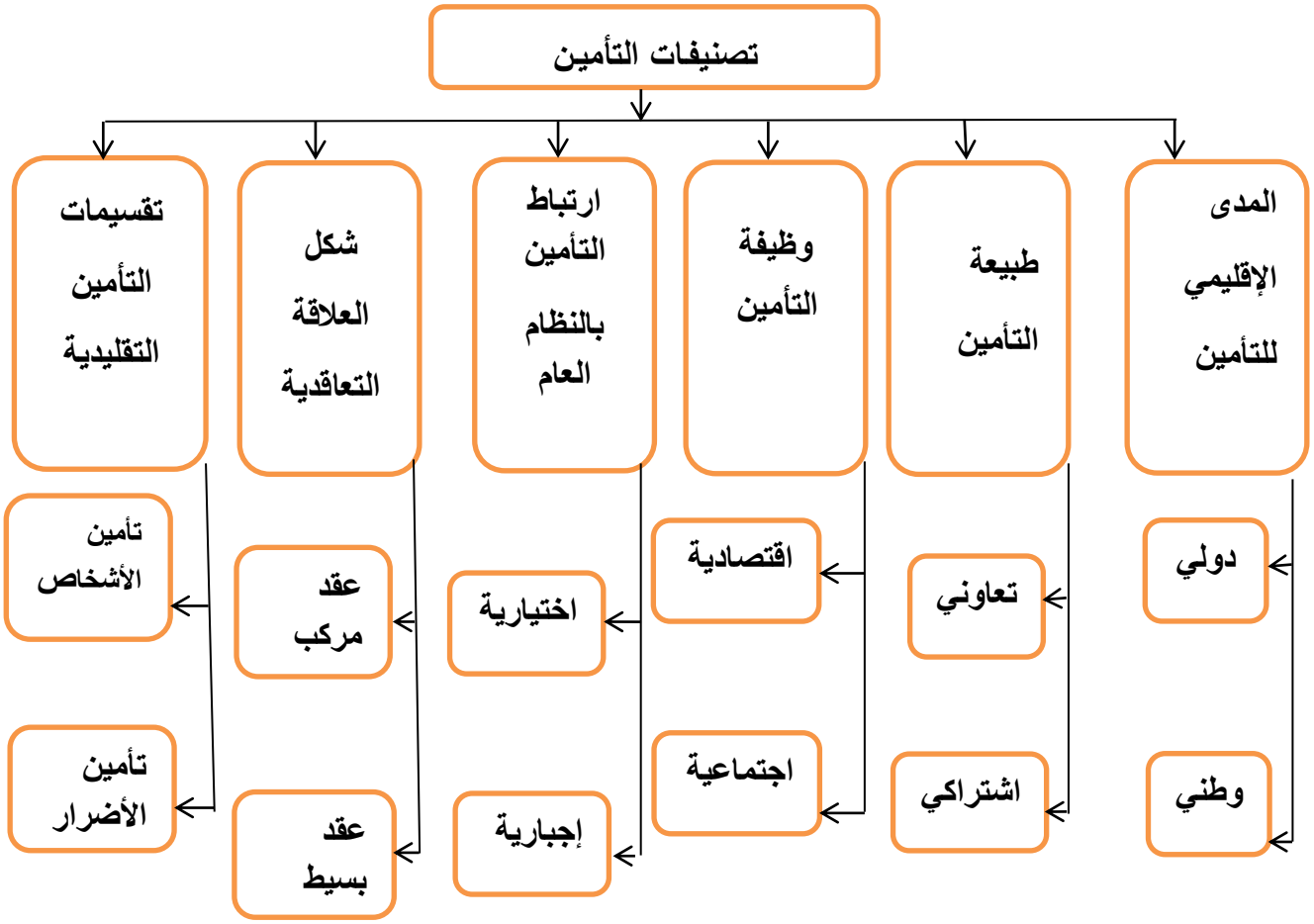

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على جديدي معراج "مدخل لدراسة القانون الجزائري الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية ،2000،ص،107.

أ . المدى الإقليمي للتأمين :

يمكن تصنيف التأمين حسب المدى الإقليمي إلى التامين الوطني و تأمين دولي،ومن بين صوره الأولى التعاون بين الدول وما يقتضي الأمر من إبرام اتفاقيات ثنائية أو جماعية لترتيب وتنظيم هذا الموضوع،كما يتجسد أيضا في عمليات التأمين ضد المخاطر الكبرى التي غالبا ما تتجه فيها الشركات الوطنية إلى مساهمة شركات أجنبية، و بالأخص في مجال التأمين البحري و الجوي الدولة ،أي لدى شركات أجنبية. [1]

ب . تصنيف التأمين بالنظر إلى طبيعته :

هناك تأمينات تقوم على أساس التعاون والاشتراك، وهو ما يسمى بالتأمين التبادلي ،وهو يقوم على التضامن بين الأفراد ولا يكون فيه القسط ثابتا ،ويسمى بالتأمين التجاري ، المعمول به في دول المغرب العربي والدول الأوروبية. [2]

ج . تصنيف التأمين بالنظر إلى الوظيفة التي يقوم بها في المجتمع :

فالتأمين يقوم بوظيفة اقتصادية هامة في المجتمع ،تتمثل في ضمان الأمن من الأضرار والخسائر التي يمكن أن تتعرض لها النشاطات بمختلف أنواعها : صناعية ، تجارية ، فلاحية.... الخ ،كما أصبح منتشرا لدى المؤسسات الاقتصادية قيامها بالتأمين ضد الكثير من المخاطر، بل أصبح هذا الأمر في العديد من الدول إجباريا .

د . تصنيف التأمين على أساس ارتباطه بالنظام العام:

فهذا التصنيف يفرق بين التأمينات الاختيارية المعمول بها في أغلب الدول، وفي كثير من عمليات التأمين، والتأمين الإجباري وهو الذي تتطلبه مقتضيات النظام العام، يكون معمولا به في الكثير من الدول وذلك لاعتبارات مختلفة منها اجتماعية لحماية حق الغير في المسؤولية المدنية، حماية العاملين في حوادث العمل والأمراض، وقد تكون لاعتبارات وقائية لحماية حياة الإنسان من أضرار حوادث المرور، وقد تكون لأجل خطورة ممارسة بعض النشاطات أو مهن معينة، كالتأمين في المؤسسات التعليمية والرياضية والأنشطة الطبية .[3]

[1] جديدي معراج ،مرجع سابق، ص 26.

[2] المرجع نفسه، ص ،28.

[3] المرجع سبق ذكره جديدي معراج ،ص30.

هـ . تصنيف التأمين بحسب العلاقة التعاقدية :

يمكن تصنيف التأمين إلى التأمين الذي يتم بمقتضى عقد بسيط وبين التأمين الذي يتم بمقتضى عقد مركب، ومن أبرز صور هذا الأخير :

- **أولا:** التأمين ضد مخاطر معينة والتامين المشترك، فقد تقوم شركات التأمين بالاتفاق على تغطية مخاطر معينة بالاشتراك بين شركتين أو أكثر لذا سمي بالتأمينات المركبة .
- **ثانيا** : التأمين المجزأ وهو أن يقدم شخصا واحدا إلى التأمين على شيء واحد لدى عدة شركات تأمين، و كل شركة تتولى الالتزام بتغطية جزء من مخاطر معينة، كما تعتبر عقود إعادة التأمين من العقود المركبة . [1]

و . تصنيف التأمين حسب تقسيماته التقليدية :

يفرق هذا التصنيف بين التأمين على الأشخاص وتأمينات الأضرار، ومن بين صور التأمين على الأشخاص هي التأمين على الحياة الذي يأخذ به المشرع الجزائري، ومن بين صور تأمينات الأضرار هو التأمين على الممتلكات والأموال بحسب تنوعها، ويدخل في هذا الإطار مختلف مخاطر النشاطات الصناعية والتجارية و الفلاحية، كما تشمل تأمينات الأضرار جميع أشكال التأمينات على المسؤوليات مثل المسؤولية المدنية لمالك السيارة تجاه الغير، والمسؤولية المدنية لرب العمل تجاه العمال .

ز. التصنيفات التي اعتمدها المشرع الجزائري :

لقد اعتمد المشرع الجزائري التقسيم التقليدي من جهة، حيث خصص فصولا خاصة بتأمين الأشخاص وأخرى خاصة بتأمينات الأضرار، ومن جهة ثانية التصنيف القائم على التفرقة بين المجالات الكبرى للتأمين :

المجال البري ،المجال البحري، والمجال الجوي.

[1] جديدي معراج ،مرجع سابق، ص،32.

المطلب الثاني :التأمين في الجزائر

لقد مر نظام التأمين في الجزائر بعدة مراحل، ففي بداية الأمر كان خاضعا لنظام التأمين الفرنسي (قبل استرجاع السيادة الوطنية)،بعد ذلك عمل المشرع الجزائري على سن قواعد قانونية جزائرية، وذلك بوضع رقابة مشددة على قطاع التأمين باحتكاره له، وبعد ثلاثين سنة من الاحتكار جاء قانون 95 . 07 الذي ألغى هذا الاحتكار مما أدى إلى ظهور شركات تأمين خاصة وجديدة في السوق، وبذلك تنوعت المنتجات .

الفرع الاول :التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر

لقد مر التأمين بثلاث مراحل:

أولا . فترة ما قبل الاحتكار (1962 . 1966) :

واجهت الجزائر عدة مشاكل بعد الاستقلال ومن بين المشاكل التي واجهتها نقص المسيرين والخبراء في مجال التأمين، و هذا ما أرغم المشرع الجزائري على تسيير هذا القطاع بقوانين و تشريعات فرنسية مما فتح المجال أمام الشركات الفرنسية والتي بلغ عددها 270 شركة. [1]

أولا . إصدار قانون 63 . 197 في 08 جوان 1963 :

إنشاء الصندوق الجزائري للتأمين و إعادة التأمين (CAAR)والذي بموجبه يتم إعادة عمليات التأمين إجباريا و قد حددت نسبة التنازل لهذا الصندوق بـ: 10 % من رقم أعمال الشركات وذلك بموجب قرار صادر عن وزير المالية في 15 أكتوبر 1963.

في حين تضمن القانون الثاني رقم63 . 201 و الذي فرض التزامات وضمانات على شركات التأمين العامة بالجزائر و إخضاعها إلى طلب الاعتماد من وزارة المالية مع وضع كفالة مسبقة، وبمقتضى المرسوم الصادر في 1963/12/12 أنشئت شركات متعددة منها :الشركة الجزائرية للتأمين وبعدها تم إنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين والتعاونيات الفلاحية (CCRMA)والتعاون الجزائري لعمال التربية والثقافة (MAATEC) .[2]

[1] برغوتي وليد "**تقييم جودة خدمات شركات التامين واثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية** "رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة باتنة 2013 /2014،ص88.

[2] المرجع نفسه ،ص 89.

ثانيا . مرحلة الاحتكار (1966 . 1975):

تمتاز هذه المرحلة باحتكار الدولة لقطاع التأمين، حيث بدأت بصدور قانون رقم . 66 127 المؤرخ في 27 ماي 1967،حيث تم تأميم شركات التأمين العامة وانتقال أموالها وحقوقها والتزاماتها إلى الدولة، وبذلك وضع حد لاستغلال التأمين في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية، ولهذا الغرض أنشأت الدولة الشركة الجزائرية للتأمينSAA والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)،وفي 1973 تم إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)بموجب الأمر رقم . 73 المؤرخ في 1/ 10 /1973والتي يتجلى دورها في إعادة التأمين من المخاطر التي تتخلى عنها الشركات الوطنية. [1]

ثالثا : مرحلة إعادة الهيكلة مع استمرار سيطرة الدولة على قطاع التأمينات(1976 . 1994)

لقد أصبح قطاع التأمين في وقتنا الراهن أحد المكونات المالية، حيث أصبح ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، و لذلك فإن سياسة إعادة تنظيم هذا القطاع أصبحت ضرورية و هذا ما جعل الدولة تتبع استراتيجية تخصيص شركات التأمين ؛أي أن كل شركة تختص بخطر معين ، فنجد مثلا شركة (CAAR) تختص في المخاطر الصناعية (الانفجارات و الحريق، النقل البحري، الجوي، تأمينات المسؤولية المدنية ، الهندسة ،)أما شركة (SAA) فهي تختص في الأخطار المتعلقة بالسيارات، المخاطر البسيطة، تأمينات الأشخاص، وما نتج عن هذه السياسة هو أنه يمنع على الشركات العمومية استخدام وسطاء التأمين الخواص في تسويق الخدمات التأمينية .[2]

وبمقتضى قانون رقم . 85 82 المؤرخ في 30 أفريل 1985 أنشئت الشركة الجزائرية لتأمينات النقل والتي تختص في تأمين عمليات النقل البحري، الجوي، البري، إضافة إلى عمليات التأمين المرتبطة بمرور القطارات و النقل بالسكك الحديدية، أما شركة (CCR) الشركة المركزية لإعادة التأمين أنشئت بموجب مرسوم 73 . 54 المؤرخ في 1973/10/01 فهي تختص بعمليات إعادة التأمين بمختلف أشكالها و ينحصر دورها في إعادة التأمين المخاطر التي تتخلى عليها الشركات الوطنية .

وقد أنشئت مؤسسات التأمين ذات الطابع التجاري ،ومؤسسات التأمين التبادلي الجزائري لعمال سلك التعليم و الثقافة (CETAMA)أنشئت سنة 1964 بمقتضى قرار الاعتماد المؤرخ في 1964،والصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي الفلاحي (CNMA)الذي أنشأ بموجب قرار منح الاعتماد المؤرخ في 28 أفريل 1964. [3]

---

[1] راشد راشد **"التامينات البرية الخاصة في ضوء قانون التامينات الجزائري المؤرخ في 2008** "ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،1992،ص6.

[2] المرجع نفسه ،ص7.

[3] عبد الرزاق بن خروف "**التامينات الخاصة في التشريع الجزائري** "مطبعة رادكول ،ط3الجزائر ،2002ص33.

رابعا . تحرير و رفع احتكار الدولة لقطاع التأمين :

في عام 1995 تم إجراء عدة تعديلات على القوانين المنظمة لقطاع التأمين ،حيث تم إصدار الأمر رقم. 95 /07 الذي يتضمن تحرير قطاع التأمين وإلغاء الاحتكار ، بذلك فتحه أمام القطاعين المحلي الخاص والأجنبي ،وقد عملت الوزارة على تنظيم و مراقبة قطاع التأمين من خلال هيآت مراقبة واعتماد وسطاء للتأمين كقنوات توزيع جديدة لخدمة التأمين ،من أجل تحليل المسائل المتعلقة بالتأمين أنشأ مجلس استشاري يسمى المجلس الوطني للتأمين (CNA) ومن مهام هذا المجلس ما يلي :

- تقديم الاقتراحات الهادفة إلى ترشيد نشاط التأمين و تطويره ؛
- إعداد تقرير سنوي يلخص الوضع العام لقطاع التأمين ،و الذي يقدم إلى رئيس الحكومة عن طريق وزير المالية ؛

يعمل التشريع الجديد للتأمينات على حماية المؤمن له من استغلال شركات التأمين و هو الاتجاه الذي تتبعه التشريعات الجديدة المعاصرة ،إضافة إلى ما سبق و من بين الأمور الايجابية التي جاءت في قانون. 95 /07 تخفيض قائمة التأمينات الإجبارية والتي فرضت فقط على تأمينات المسؤولية المدنية و المهنية و فروع السيارات ، الأخطار الصناعية والنقل.

وفي إطار التصدير تم إصدار مرسوم سنة 1996الذي حدد الأخطار المغطاة لقرض التصدير، و نظرا لأهمية فرع إعادة التأمين من حيث حماية الممتلكات والثروات الوطنية، و كذا جلب العملة الصعبة، ومن أجل تحريره أكثر تم تخفيض معدلات التنازل الإجبارية والتي بموجبها تتنازل شركات التأمين عن نسبة من محفظة نشاطها في مجال إعادة التأمين إلى الشركة الوطنية للتأمين (SAA)ليعود الامتياز لصالح الشركة المركزية لإعادة التأمين(CCR) سنة 2002 ،وتتمثل أهمية هذه التنازلات في مراقبة خروج العملة الصعبة، إضافة إلى حماية الأملاك الاستراتيجية.[1]

الفرع الثاني: مكونات سوق التأمين في الجزائر

إن سوق التأمين عبارة عن مجموعة من الشركات التي تنشط في شكل منظومة اقتصادية، حيث تبلغ عدد الشركات في قطاع التأمين في الجزائر حوالي 17 مؤسسة، أسست 10 شركات منها بعد تحرير قطاع التأمين عام 1995 .

أ . الهيئات المراقبة لقطاع التأمين في الجزائر

أولا . مديرية التأمينات

هي سلطة مراقبة تابعة لوزارة المالية، عن طريقها يمكن معرفة ما يجري داخل هذا القطاع، وتتشكل مديرية التأمينات من:

[1] برغوتي وليد ،مرجع سابق ،ص98.

- نيابة المديرية للتنظيم؛
- نيابة المديرية للتحليل و الدراسات؛
- نيابة المديرية للرقابة ؛

و من مهامها ما يلي :

_إعداد النصوص ذات الطابع التشريعي و التنظيمي التي لها علاقة بالتأمين واعادة التأمين وتطبيقها ؛

_فحص الشروط العامة و الخاصة لعقود التأمين ؛

_مساعدة الإدارات الأخرى والمساهمة في دراسة واعداد مشاريع نصوص تشريعية وتنظيمية.[1]

ثانيا . المجلس الوطني للتأمينات (CNA) :

أنشأ المجلس الوطني للتأمينات(CNA) من خلال التنظيم . 95 /07 في 04/10 /1997والذي يضطلع بتنظيم و تطوير السوق التأمينية من خلال القيام بالمهام والأدوار المخولة له و من مهامه :

_تحسين ظروف التوظيف و التسيير داخل شركات التأمين و إعادة ؛

_وضع تسعيرات التأمين التي تطابق سوق التأمين الجزائري؛

_تطوير العلاقات الخارجية و خاصة الدول التي لها علاقات اقتصادية مع الجزائر؛

_تسيير مختلف شركات التأمين بطرق حسنة؛

_المساهمة في إعداد النصوص التنظيمية ؛

_مراقبة مدى تطبيق شركات التأمين للتنظيمات و المراسم القانونية .[2]

ثالثا . الاتحاد الجزائري للتأمين و إعادة التأمين :

أنشأ في 22 فيفري 1994 بموجب قانون 90 . 31 المؤرخ في /04/ 12 1994،فهو يهتم بمشاكل المؤمنين حيث تشمل عضويته، شركات التأمين وإعادة التأمين وبذلك فهو يختلف عن المجلس الوطني للتأمينات الذي يهتم بمشاكل السوق بصفة عامة .

و من أهدافه :

- ترقية نوعية الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين و إعادة التأمين ؛
- الحفاظ على أدبيات ممارسة المهنة ؛

[1] برغوتي وليد ،مرجع سابق ،ص100.

[2] تم زيارة الموقع يوم : 25l04l2019 على الساعة 00: 21 ،WWW. CNA. DZ.

- المساهمة في تحسين مستوى التأهيل و التكوين لعمال القطاع من خلال تطوير التقنيات الحديثة للمهنة ؛
- المبادرة بكل عمل يرمي إلى ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة و المؤسسات المهنية.

ب . الشركات الناشطة في سوق التأمين بالجزائر

01 الشركة الجزائرية للتأمين واعادة التامين(CAAR):تعتبر من اقدم واهم الشركات على مستوى الوطني، تأسست غداة الاستقلال بموجب الامر 76/631 المؤرخ في 1963/6/8،حيث كانت تعتبر كصندوق لتامين واعادة التامين جعلتها الجزائر آنذاك وسيلة لمراقبة سوق التامين، وفي سنة 1975تنازلت عن نشاط اعادة التامين للشركة المركزية لإعادة التامين CCRكما تنازلت في سنة 1985عن محفظتها في فرع النقل الى الشركة الجزائرية للتامين الشاملCAAT،وفي اطار اعادة هيكلت نشاطها اصبحت تختص في التامين عن الاخطار الصناعية، وفي سنة 1989مع الغاء قانون التخصص والانتقال الى استقلالية عملت الشركة من جديد على تنويع محفظتها واصبحت CAARتمارس كل انواع التامين .[1]

02 الشركة الوطنية للتأمين (SAA): تأسست في 12ديسمبر 1963 براس مال مختلط بين الجزائر ومصر بنسبة 49و51 % على التوالي تم تأميمها في 27ماي1966في اطار احتكار الدولة لمختلف عمليات التامين وفي 21 ماي 1975ومع ظهور قانون التخصص اوكلت لها مهمة تامين فرع السيارات والاخطار البسيطة، تأمينات الحياة وبعد الغاء التخصص نوعت الشركة محفظتها حيث اصبحت تضم الفروع الاخرى للتامين .[2]

03 الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT):سيتم تناولها في الفصل التطبيقي .

04 الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي (CNMA):تم تاسيسه في 10ديسمبر 1964سمح لها ان تؤمن عن السيارات والتامين الشامل للسكن المتعلقة بعمال التربية والثقافة فقط وهي لا يهدف الى تحقيق ربح لطابعها التعاوني .[3]

05 الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR):انشئت بمقتضى الامر رقم 64/72،من اجل مزاولة عملية التامين التعاوني يضمن الاخطار التالية :البرد ،الحريق ،التامين الشامل على الماشية وعلى النخيل والتمور.[4]

[1] حدباوي أسماء، "**الحاجة الى النهوض بقطاع التامينات وضرورة تجاوز المعوقات دراسة السوق الجزائرية** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،2012،ص62.

[2] المرجع نفسه، ص 63.

[3] المرجع سبق ذكره ،حدباوي أسماء ،ص 65.

[4] حدباوي أسماء ،مرجع سابق ،ص63.

06 التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية والثقافة (MAATEC) :تم تأسيسها في 10ديسمبر 1964سمح لها ان تؤمن عن السيارات والتامين الشامل للسكن المتعلقة بعمال التربية والثقافية فقط وهي لاتهدف الى تحقيق ربح لطابعها التعاوني .[1]

07 شركة ترست الجزائر للتامينات (TRUST ALGERIA) :هي شركة مختلطة جزائرية،بحرينية،قطرية وتمارس النشاط التامين المباشر واعادة التامين تساهم فيها البحرين بحصة 60%، قطر بحصة 5% اما حصة الجزائر تبلغ 35%،بدا نشاطها في 18نوفمبر1998براسمال يقدر ب:1.8مليار دينار جزائري .[2]

08 الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):تاسست في 10جانفي 1996بموجب الامر 09/96 الذي يقضي بانشاء شركة لتامين القرض والصادرات ،ومن مهامها:

_ضمان العمليات الموجهة للتصدير لحسابها الدولة ؛

_ضمان تحويل الصادرات ؛

-تقديم النصائح والمساعدات للمصدر وتزويده بالمعلومات الاقتصادية والقانونية .

09 الجزائرية للتأمينات LA 2A:انشئت بموجب الامر 07 95 المؤرخ في 25 جانفي 1995ومنح لها الاعتماد سنة 1998لتمارس نشاط التامين واعادة التامين ،بقدر رأسمالها الاجتماعي ب500مليار دينار جزائري .

10 الشركة الدولية للتأمين و إعادة التأمين (CIAR):انشئت في 15اوت1998لتباشر مختلف عمليات التامين واعادة التامين فضلا عن تامين الاخطار العادية رأسمالها 450مليون دينار جزائري.[3]

11 شركة التأمين على المحروقات (CASH) :هي شركة مساهمة انشئت في 31جويلية 1999من طرف سوناطراك تختص في التأمينات الخاصة بقطاع المحروقات وتهدف الى التعاون مع بقية شركات التامين في تطوير القطاع وهي شركة ذات اسهم برأسمال قدره 1.8مليار دينار، وتمارس عمليات تامين المحروقات وكذلك ممارسة جميع العمليات التأمينية للفروع الاخرى حيث فضلت التخصص في ميدان المحروقات .

12 شركة ضمان القرض العقاري (SGCI): شركة عمومية تاسست في 5اكتوبر 1997برأسمال مشترك بين الخزينة العمومية 80.7% 19.3% بين بنوك وشركات وطنية وتتمثل مهامها في تقديم الضمانات للقروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية للأفراد والمؤسسات من اجل الحصول عليها .[1]

[1] مرجع نفسه ،ص65 .

[2] مرجع سبق ذكره، حدباوي أسماء ،ص66.

[3] تم زيارة الموقع يوم : 25/04/2019 على الساعة 00: 22 www. alcair. com.

13 سلامة للتأمينات الجزائرية (SALAMA):اعتمدت شركة سلامة للتامينات الجزائر بمقتضى القرار رقم 46الصادر بتاريخ 2 جويلية 2006برأسمال قدره مليار دينار جزائري وبذلك انشئت شركة البركة والامان للتامين واعادة التامين في 26مارس 2000والتي اصبحت اليوم سلامة لتامينات الجزائرية تنشر على 150نقطة بيع على مستوى كافة التراب الوطني .[2]

14 الشركة الجزائرية لضمان قروض الاستثمار (AGCI):هي شركة ذات أسهم، تأسست سنة 1998 برأس مال يقدر ب 20 مليار دينار، حيث يمثل نسبة 75 % حصة البنوك العمومية، حصة كل بنك تمثل 5.12 % و يمثل النسبة الباقية 25 % حصة الخزينة العمومية، تختص هذه الشركة في عمليات التأمين التي ترتبط بقوة الاستثمار الموجهة إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[3]

15 الشركة العامة للتأمينات المتوسطية (GAM) :اعتمدت في 8 جويلية 2001وسمح لها مزاولة كل عمليات التامين برأسمال وطني قدره 500مليون دينار بدأت عملياتها التأمينية يوم 25ديسمبر 2001تسعى المؤسسة لتقديم خدمات متميزة ومتنوعة لزبائنها وتعتبر وكالة ممثلة بـ :اربعة فروع جهوية .[4]

16 أليسانس للتأمين (ASSURANCE ALLIANCE): شركة مساهمة تاسست في جويلية 2005في اطار القانون 95/ 7بدأت نشاطها سنة 2006بعد الحصول على الترخيص .

17 شركة تأمينات الأشخاص (CARDIF):تم تاسيسها في 13سبتمبر 2007وهي شركة فرنسية خاصة متخصصة في التامين على الاشخاص وهي فرع من فروع بنك BNP Paris Bank .[5]

الفرع الثالث :المشاكل التي يعاني منها قطاع التأمين في العالم العربي

يعاني قطاع التأمين في العديد من الدول العربية بعد حوالي 40 عاما من مزاولتها لهذا النشاط، من مشاكل كثيرة ومتنوعة نذكر منها :

1 . ضعف رؤوس أموال الغالبية العظمى من شركات التأمين العربية وقلة وجود كيانات تأمينية مالية قوية ويكفي للتدليل على ذلك الحد الأدنى رأس المال الواجب توافره في الدول العربية، حتى ما قبل توقيع اتفاقية الجات كان في غاية التدني.

1 تم زيارة الموقع يوم : 25/04/2019 على الساعة 00: 22 . WWW. SGCI. DZ

2 تم زيارة الموقع يوم : 25/04/2019 على الساعة 00: 22.WWW. 2A. DZ

3 تم زيارة الموقع يوم : 25/04/2019على الساعة 00: 22 . WWW. AGCI. DZ

4 تم زيارة الموقع يوم : 25/04/2019على الساعة 00: 22 . WWW .GAM. DZ

5 تم زيارة الموقع يوم : 25/04/2019 على الساعة 00: 22 WWW. CARDIF. DZ.

2 . ضعف وهامشية الكيانات التأمينية في غالبية الدول العربية ،وبالمقابل نجد أن الكيانات التأمينية التي تندمج مع المؤسسات المصرفية فيما اصطلح عليه تسمية (**NCASSURANCEBA**) " صيرفة التأمين" في العديد من الدول الأوروبية والدول المتقدمة.

3 . ترتب على ضعف رؤوس الأموال انخفاض معدلات الاحتفاظ بالأقساط بالكثير من أسواق التأمين العربية، وبالتالي ارتفاع أقساط إعادة التأمين الصادرة.[1]

4 . لم يلعب التأمين دورا هاما كأحد مصادر تعبئة الأموال، وكذا أحد أهم مصادر تمويل الاستثمارات في الوطن العربي كما هو الحال في الدول المتقدمة .

5 . قلة الأهمية النسبية لصناعة التأمين داخل اقتصاديات الوطن العربي، فبينما بلغت حجم أقساط التأمين العالمية نحو 2500 مليار دولار في عام 1999،أوما يعادل85 ٪ من حجم الناتج القومي العالمي بما يجعل التأمين يتفوق على صناعات السيارات والطيران وتكنولوجيا المعلومات مجتمعين معا .حيث بلغت أقساط التأمين في الدول العربية 5مليار دولار، بما يمثل 8.0 ٪ من إجمالي الناتج القومي لدول العربية. [2]

المبحث الثاني :مخاطر شركات التأمين وكيفية التعامل معها

لقد زاد اهتمام هيئات الإشراف والرقابة للتأمين على مستوى العالم خلال السنوات القليلة الماضية وذلك بوضع المقاييس التي تساعد على التحقق من مستوى الملاءة المالية لشركات التأمين ،وذلك لحماية كل من حملة وثائق التأمين والأطراف المتعاملة مع شركات التأمين ،وكذا لصالح هيئات التأمين نفسها .

المطلب الأول :مخاطر شركات التأمين

تتعرض شركات التأمين لأخطار تمس ملاءتها المالية مما يؤثر عليه بالسلب ومن بين الأخطار التي تتعرض لها،أخطار الاكتتاب وأخطار الاستثمار وغيرها من الأخطار التي تسبب لشركة التأمين خسائر في حال تحققها،لذا على شركة التأمين حماية ملاءتها .

الفرع الاول : تعريف الملاءة المالية لشركات التأمين

لقد تعددت المفاهيم الخاصة بالملاءة المالية ،ويمكن التعرف على مفهوم الملاءة المالية من خلال وجهات النظر التالية :

[1] اسامة عزمي سلامي ،شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص413.
[2] المرجع نفسه ،ص414.

1 . **يقصد بالملاءة المالية بصفة عامة** . قدرة إرادات الشركة بما في ذلك عائدات الاستثمار على تغطية التكاليف المختلفة، أو بمعنى آخر القدرة على مواجهة الالتزامات في مواعيد استحقاقها، وفي صناعة التأمين نعتبر الملاءة المالية هي الأساس الذي يقوم عليه مستقبل صناعة التأمين، ويعبر عنها بتوافر أصول كافية لمواجهة الالتزامات المالية لهذه الشركات.

2 . **الملاءة المالية لشركات التأمين تعني**: احتفاظ الشركة على مقابلة التزاماتها وفقا لتواريخ استحقاقها حيث أن بعض الالتزامات تنتج عن العمليات الحالية وسوف تسوى بعد عدد من السنوات من المستقبل مما يؤكد ضرورة الحاجة إلى السيولة بصفة مستمرة واحتياطات الخسائر الكافية ومعدلات السعر المناسبة .

3 . الملاءة المالية تعني :القدرة المالية لشركة التأمين على سداد التزاماتها اتجاه حملة الوثائق في مواعيدها المقررة ،ويتم قياسها عن طريق إيجاد الفرق بين الأصول والخصوم الواردين في الميزانية المجمعة لشركة التأمين بعد إعادة التأمين.

4 . وتعني كذلك :"القدرة على مقابلة الالتزامات المالية في مواعيد استحقاقها ".

5 . يرى البعض أن الملاءة المالية لشركة التأمين يقصد بها :"قوة ومتانة مركزها المالي، وبذلك يمكن القول بأن شركة التأمين ليست في حالة عسر مالي ،في سنة ما إذا ما زادت الأقساط المحصلة بالإضافة إلى صافي الدخل من الاستثمارات عن ما تدفعه الشركة من متطلبات ومصروفات .[1]

الفرع : 02 الأخطار المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين

لقد قسمت نظرية رأس المال على أساس الخطر إلى الأخطار المؤثرة في الملاءة المالية لثلاث مجموعات رئيسية هي :

أ . أخطار الاكتتاب ؛

ب . أخطار الاستثمار ؛

ج . أخطار أخرى .

أ . أخطار الاكتتاب :هو الخطر الذي يحدث عندما يكون متوسط قيمة المطالبات الفعلية سيختلف عن القيمة المتوقعة عند بيع وثائق التأمين، وتسعى شركات التأمين إلى تخفيض خطر الاكتتاب، وتساعد عملية الاكتتاب لشركة التأمين على البقاء في سوق التأمين ليمنح الحماية التأمينية لحاملي وثائق التأمين الجدد منهم والقدامى، كما تساهم أرباح عملية الاكتتاب في الفائض، ولتحقيق ذلك يجب على إدارة الاكتتاب تجنب الاختيار ضد صالح الشركة، ويحدث هذا الاختيار عندما تصبح مجموعة الوثائق التي تصدرها شركة التأمين لا تمثل عينة عشوائية، بمعنى أنها تمثل عينة مميزة تجاه الأخطار الرديئة في المجتمع .

[1] عيد احمد ابو بكر "**ادارة اخطار شركات التامين** "عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع،2010،ص128 .

ب . أخطار الاستثمار :قد يطلق عليها أحيانا أخطار الأصول ،وذلك من منطلق أن تعكس محفظة الاستثمارات في شركة التأمين مخاطر الاستثمار المختلفة ،بالإضافة على العائد على الاستثمار في كل وجه من الأوجه الاستثمارية ،كما يجب الأخذ بعين الاعتبار تحليل وقياس مخاطر الاستثمار عند رسم السياسة الاستثمارية لأموال شركة التأمين، ومنه يمكن القول أن تركيبة المحفظة الاستثمارية في الشركة يجب أن تراعي العوامل السابقة عند تحقيق أهدافها في مزيج من الأصول الاستثمارية .[1]

1 مخاطر الاستثمار في العقارات :يتمثل في درجة الاختلاف بين العوائد الفعلية والعوائد المتوقعة خلال فترة الاحتفاظ بهذه العقارات ،ويتزايد الخطر بتزايد مقدار الاختلاف بين العوائد الفعلية والمتوقعة .

2 . مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية : وهي تتمثل في قيمة الفرق بين ما يتوقعه المستثمرون وما تحقق لهم بالفعل من عوائد الاستثمار ،متمثلة في الأرباح الموزعة والفرق في قيم الأوراق المالية .

3 . مخاطر الاستثمار في القروض : تقوم شركات التأمين بتقديم نوعين من القروض هما : القروض بضمان رهانات عقارية، وقروض بضمانات أخرى، وتتمثل مخاطر الاستثمار في القروض في مقدار الفرق بين معدلات الفوائد السائدة في السوق ومعدلات الفائدة على القروض ،حيث أن تزايد مخاطر الاستثمار في القروض يمكن أن يؤثر في قدرة شركة التأمين على الوفاء بالتزاماته الكاملة .

4 . مخاطر الاحتفاظ بالنقدية :"تقوم شركات التأمين بالاحتفاظ بالقدر المناسب من النقدية وذلك لتقليل رأس المال العاطل ،بما يساعد على رفع كفاءة الاستثمار والحصول على معدلات عوائد استثمارية تزيد عن معدلات الفوائد التي حسبت على أساسها أقساط التأمين"، [2]حيث نستنتج بأن مخاطر الاحتفاظ بالنقدية يتمثل في مقدار الفروق السالبة أو الموجبة بين القدر المناسب والقدر الفعلي لدى شركة التأمين.

ج . مخاطر أخرى : تتعرض شركات التأمين كغيرها من الشركات الأخرى للعديد من المخاطر ،والتي تقوم بالتأمين عليها فيما بينها (لدى شركات التأمين) والمخاطر التي تتعرض لها هي نفسها التي يتم بيعها على مستوى شركات التأمين مثل:

[1] عيد احمد ابو بكر، مرجع سابق، ص 130.

[2] عيد احمد ابو بكر ،مرجع سابق ،ص 131 .

• **خطر الحريق** :فقد تتعرض شركات التأمين لأخطار الحريق والانفجار والغاز" كما أنها معرضة لأخطار الطبيعة كالعواصف والزوابع والفيضانات والزلازل، أو حوادث ذات طبيعة كيمياوية كالانفجار الصناعي أو حوادث ذات طابع اجتماعي كأعمال الشغب والاضطرابات الداخلية. [1]

• **خطر الحوادث** :يتمثل هذا الخطر في أخطار الحوادث الشخصية والسرقة ،حوادث المركبات الآلية، والمسؤولية المدنية، حوادث العمل .

المطلب الثاني :إدارة مخاطر شركات التأمين

باعتبار أن شركات التأمين تنشط كغيرها من المؤسسات الأخرى في بيئة غير مستقرة فهي معرضة لمخاطر متنوعة، مما أوجب عليها التعامل مع الأخطار ومعالجتها للحد من آثارها التي تهدد نشاط شركات التأمين .

الفرع الاول : إدارة مخاطر الاكتتاب

ويقصد بإدارة أخطار محفظة الاكتتاب في شركات التأمين المباشر التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر عن طريق الحد من تكرار تحقق حدوثها أو التقليل من حجم الخسائر التي تترتب على ذلك مما يترتب عليه تخفيض درجة الخطر لدى إدارة شركة التأمين بالنسبة لمحفظة الاكتتاب الموجودة لديها كل ذلك بأقل تكلفة ممكنة.

أ . خطوات إدارة أخطار الاكتتاب في شركات التأمين : وهي تنحصر في الخطوات التالية :

1 . اكتشاف الأخطار الخاصة بكل عملية اكتتاب على حدى ؛

2 . تحليل الأخطار التي يتم الاكتتاب فيها؛

3 . القياس الكمي للأخطار المقبولة؛

4 . اختيار انسب الوسائل لإدارة الأخطار المقبولة .

1 . اكتشاف الأخطار الخاصة بكل عملية اكتتاب على حدى : يصعب على شركة التأمين اكتشاف الأخطار في كل عملية تأمينية بدقة، إلا إذا توفر مبدأ حسن النية لدى المؤمن له ،وذلك بالكشف عن جميع البيانات الجوهرية المتعلقة بالخطر المؤمن منه، والتي تؤثر على قبول أو رفض التأمين على الخطر من ناحية، وعلى حساب القسط الصافي والكافي من ناحية أخرى ،[2]وبالرغم من وجمد حسن النية، فعلى شركة التأمين أن تقوم بالمعاينة اللازمة على موضوع التأمين قبل الاكتتاب فيه .

[1] بهاء بهيج شكري "**ادارة التامين بين النظرية والتطبيق** "الاردن ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2009،ص163.

[2] عيد احمد ابو بكر، مرجع سابق ،ص ،254

2 . تحليل الأخطار التي يتم الاكتتاب فيها :تقوم شركة التأمين عادة بتحليل الأخطار قبل الاكتتاب فيها، من خلال معاينتها وجمع البيانات الدقيقة عنها لمعرفة طبيعة الخطر، مسبباته، علاقته بالأخطار الموجودة الأخرى .

3 . القياس الكمي للأخطار المقبولة :يقصد بالقياس الكمي للأخطار المقبولة . بصفة عامة . عدة عمليات فنية أهمها :

. قياس درجة الخطورة ؛

. احتمال حدوث الحادث؛

. تقدير أقصى خسارة متوقعة؛

. عمل المقارنات اللازمة لكل خطر على حدى ؛

. ترتيب الأخطار الموجودة لدى شركة التأمين ترتيبا كميا سليما .

وكل ذلك يساعد على سهولة اتخاذ قرارا بشأنه ،وخاصة من ناحية اختيار انسب الوسائل لإدارته.[1]

4 . اختيار انسب الوسائل لإدارة الأخطار المقبولة :تنحصر أهم وسائل إدارة الأخطار المقبولة فيما يلي :

أ . تجنب الخطر (الاكتتاب في الخطر)

ب . التحكم في الخطر من خلال سياسات الاكتتاب؛

ج . الاحتفاظ بالخطر ؛

د . نقل الخطر إلى جهة أخرى (إعادة التأمين).

حيث يتم اختيار السياسة المناسبة بالاعتماد على البعدين اللذين يحكمان تحقق الخسائر هما :

- معدل تكرار الخسارة ؛
- شدة الخسارة .

1 . إذا كان الخطر يتميز بتكرار مرتفع ودرجة خطر مرتفعة ،فيجب رفض الاكتتاب فيه ؛

2 . إذا كان معدل تكرار الخطر مرتفع ودرجة الخطورة منخفضة، فإنه يجب التحكم في الخطر من خلال سياسات الاكتتاب ؛

3 . إذا كان معدل تكرار الخطر منخفض ودرجة خطورته مرتفعة ، فإنه يجب نقل الخطر إلى إعادة التأمين؛

4 . إذا كان معدل تكرار الخطر منخفض ودرجة خطورته منخفضة، فإنه يجب الاحتفاظ بالخط .

الفرع الثاني : إدارة مخاطر الاستثمار

[1] مرجع نفسه،ص،255

إذا كان الهدف الأساسي للفرد المستثمر هو الحصول على العائد المناسب، فإنه يعتبر أكثر أهمية بالنسبة للهيئات المستثمرة ذات الالتزامات المستقبلية كالبنوك وهيئات التأمين الاجتماعية .

أ . الاعتبارات الواجب مراعاتها عند استثمار أموال شركات التأمين :

1 . أن عقد تأمينات الممتلكات والمسؤولية هي عقود قصيرة الأجل بطبيعتها ،بالإضافة إلى أن تعويضاتها تسوى بسرعة؛

2 . أن دخل استثمارات أموال تأمينات الممتلكات والمسؤولية في غاية الأهمية لأنه يعوض مصروفات الاكتتاب غير المتوقعة؛

3 . طالما أن التزامات شركات التأمين التي تمارس تأمينات الممتلكات والمسؤولية ،هي التزامات أو تعهدات قصيرة الأجل فإن هذا يتطلب بالضرورة الاهتمام بالسيولة، أي الاستثمار في أصول استثمارية ؛

4 تكون سهلة البيع أو التسويق لمقابلة هذه الالتزامات؛

5 . ضرورة مراعاة القوة الشرائية للنقود ،لأن حجم الخسائر المستحقة تزيد من التضخم .[1]

ب . القواعد المنظمة لاستثمار أموال شركات التأمين:

1 . مبدأ ضمان الأموال المستثمرة :ويقصد بها المحافظة على الأموال المستثمرة وعدم تعرضها للضياع الكلي أو الجزئي، حيث يجب على شركات التأمين عدم استثمار أموالها في استثمارات ذات درجة خطورة عالية، لأن أغلب هذه الأموال تمثل أموال حملة وثائق التأمين ولا يجوز المضاربة بها . [2]

2 . مبدأ السيولة :ويقصد بها قدرة شركات التأمين على تحويل الاستثمارات المختلفة الى نقدية سائلة في وقت محدد، حتى تستطيع الوفاء بالتزاماتها في مواعيدها استحقاقها .

3 . مبدأ تحقيق معدل الاستثمار المناسب والمنتظم :ويقصد به قدرة الأموال المستثمرة في الاستثمار المختلفة على تحقيق عائد استثماري مناسب للشركة .

4 . مبدأ التنويع :ويقصد به عدم التركيز في الاستثمار على نوع معين ،حتى لا تتعرض استثمارات الشركة الخطر باهتزاز هذا النوع من الاستثمارات .

5 . مبدأ الاستقرار :ويقصد به الثبات النسبي لهيكل محفظة استثمارات أموال الشركة ،وعدم التغير المفاجئ أو السريع أو الكبير لهذا الهيكل .

الفرع الثالث : إعادة التأمين كأهم وسيلة لإدارة مخاطر شركات التأمين

[1] عيد احمد ابو بكر، مرجع سابق ،ص 301.

[2] مرجع نفسه، ص 303.

تعرف عملية إعادة التأمين بأنها : وسيلة تساعد المؤمن المباشر (شركة التأمين)على تفادي الخسائر المالية الضخمة التي يمكن أن تترتب على تحقق الخطر، وذلك من خلال تعاقده مع إحدى هيئات إعادة التأمين على تغطية كل أو جزء من عملياته التأمينية، وقد لجأت شركات التأمين إلى فكرة إعادة التأمين لحماية نفسها من الأخطار الكبيرة ذات درجات الخطورة العالية.

الخلاصة

حاولنا من خلال هذا الفصل ولو بشكل مختصر إبراز وتوضيح مختلف المفاهيم التي يستند عليها نشاط التأمين، والتي تميزه عن باقي الأنشطة الأخرى، وكذا أهميته الاجتماعية والاقتصادية، كما أعطينا نظرة عن نظام التأمين في الجزائر الذي نعتقد أنه لا يزال قوة كاملة على السلطات المشرفة عليه بذل الجهد اللازم لتطويره وانتعاشه بالنظر لأهميته، وذلك من خلال وضع برامج فعالة لإدارة المخاطر داخل شركات التأمين، تتبنى خطوات عملية من شأنها نقل الشركة من موقع دفاع إلى موقع هجوم اتجاه التعامل مع الخطر،وهذا بالاستناد على جملة من القواعد التي تدعم سبل التحكم والسيطرة على الخطر بالإضافة إلى الاعتماد على مقومات دافعة ومؤثرة لتفعيل برامج إدارة المخاطر في شركات التأمين .

الفصل الثالث

دراسة حالة إدارة المخاطر في الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT وكالة المسيلة

تمهيد

لقد حاولنا من خلال تناول الفصلين السابقين تقديم إطار نظري يساعد على فهم الأسس والقواعد الهامة التي يبنى ويقام عليها مفهوم إدارة المخاطر،وهذا من أجل توضيح دور هذا المفهوم في ضمان استقرار المؤسسة ودعم استمراريتها وتطورها في ظل محيط مضطرب.

سنحاول في هذا الفصل إسقاط هذا المفهوم على دراسة ميدانية من خلال دراسة حالة "الشركة الجزائرية لتأمينات (CAAT) الوكالة المتواجدة في الحي الاداري لولاية . المسيلة . وذلك للتعرف على كيفية إدارتها لمختلف أنواع المخاطر التي قد تواجهها في مسارها الإنتاجي وكذا التعرف على مختلف الأساليب والإجراءات التي تتبعها في إطار سعيها للسيطرة والتحكم في الأخطار التي تتعرض لها،ومعرفة ما إذا كانت وظيفة "إدارة المخاطر" فعالة ومهمة في خدمة أهداف الشركة المستقبلية .

وتم تقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : تناولنا فيه التعريف بمكان التربص؛

المبحث الثاني : تقييم وفعالية إدارة المخاطر في وكالة للتأمين الشامل(CAAT) . المسيلة .

المبحث الأول: التعريف بمكان التربص

تعتبر الشركة الجزائرية لتأمينات(CAAT)عنصرا فعالا في سوق التأمين الجزائري،حيث تساهم في تطوير النشاط التأميني بفضل خبرتها في تسيير الأخطار فوق كل شيء سنحاول إعطاء تعريفا شاملا لهذه الشركة،من خلال المطلبين الآتيين :

- تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمين الشامل(CAAT)؛
- تقديم الوكالة مكان التربص .

المطلب الأول : تقديم عام للشركة الجزائرية للتأمين الشامل(CAAT):

تأسست الشركة الجزائرية للتأمينات تكريسا لمبدأ التخصص الذي كان منتهجا في فترة السبعينيات والثمانينيات،وسوف يتم تقديم الشركة من خلال التعرف على نشأتها وتطورها وهيكلها التنظيمي،بالإضافة إلى عرض أهم الوظائف التي تقوم بها.

الفرع الأول: نشأة وتطور الشركة الأم

لقد ظهرت الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) في ظل محيط يتميز باحتكار الدولة لنشاط التأمين وتخصص شركات التأمين، فقد تأسست في 30أفريل 1985 بموجب المرسوم رقم**85/82**وذلك بعد إعادة هيكلة الشركة الجزائرية للتأمين واعادة التأمين (CAAR)هذه الأخيرة التي كانت متخصصة في تأمين الأخطار الصناعية والنقل،ونظرا لأهمية نسبة رقم أعمال تأمين النقل بالمقارنة مع رقم الأعمال الإجمالي لقطاع التأمين،تم توليد هذه الشركة(CAAT)عن شركة(CAAR)وقد كانت تدعى عند إنشائها بالشركة الجزائرية لتأمينات النقل لتتخصص بذلك في أخطار النقل سواء تعلق ذلك بالنقل البري، أو البحري أو الجوي .

و قررت الجمعية العامة للمساهمين في 24 ديسمبر 1989 إلغاء تخصصها في تأمينات النقل لتوسع بذلك من محفظتها التقنية لتشمل جملة من فروع التأمين الأخرى المتمثلة فيما يأتي :

- تأمين الأخطار الصناعية كالتأمين ضد الحريق وتعطب الآلات الصناعية وغيرها؛
- تأمينات الأشخاص كتأمين الحياة والتأمين في حالة الوفاة وغيرها؛
- تأمين الأخطار البسيطة كتأمين السرقة وتأمينات السيارات وغيرها.

ونتيجة لهذا التحول في نشاط الشركة قام مسؤوليها بتعديل اسمها حيث أصبحت تسمى بالشركة الجزائرية للتأمينات بدلا من الشركة الجزائرية لتأمينات النقل،ومع إلغاء مبدأ تخصص شركات التأمين سواء بالنسبة للشركة الجزائرية للتأمينات أو باقي الشركات الفاعلة،بدأت تظهر المنافسة فيما بينها مع البقاء دائما في ظل احتكار الدولة لنشاط التأمين إلى أن جاء الأمر 07 / 95 عام 1995 الذي ألغى مبدأ احتكار الدولة لنشاط التأمين وفتح السوق الوطني أمام المتعاملين الخواص

سواء المحليين أو الأجانب،الأمر الذي أدى بالشركة الجزائرية للتأمينات إلى إعادة تنظيمها محاولة منها للتكيف والتأقلم لممارسة الأخطار الجديدة ومواجهة الوضع الجديد.

أ . تطور رقم أعمال الشركة : بلغ رقم اعمال الشركة سنة 2014 , 20192000دج

الجدول رقم (02): تطور رقم اعمال الشركة خلال الفترة (2017/2014)

السنة	2014	2015	2016	2017	معدل نمو رقم الاعمال من 2014_2017
رقم الاعمال	20192000	21160000	22615696	23128440	%14.5

المصدر : من اعداد الطالبين اعتماد مجلة تصدرها شركة الجزائرية للتأمينات ،2017عدد07

ومن خلال الجدول رقم (2) نلاحظ انه وصل رقم اعمالها 21160000دج وهذا سنة 2015 بنسبة تغير 5% اما سنة 2016 قدر رقم اعمالها ب 22615696دج بنسبة تغير مع السنة السابقة ب 7% وخلال سنة 2017 حيث حققت رقم اعمال 23128440دج مع تغير بنسبة 2% , حيث بلغ معدل النمو رقم اعمال الشركة خلال اربع سنوات ب 14.5%وهي تحتل المرتبة الثانية من مساهمة في سوق التامين الجزائري بنسبة 17% .

ب . تطور عدد عمال الشركة :

ان نشاط الشركة الجزائرية للتأمينات كان عدد عمالها1365سنة 2010،ثم في سنة 2016الى 1611ثم في سنة 2017 ليصل الى1615.مما لوحظ تحسن كبير في المستوى التأطير العمال خلال فترة عملها.

الجدول رقم(03): تطور عدد عمال الشركة خلال الفترة (2017/2010)

السنة	2010	2016	2017
عدد العمال	1365	1611	1615

المصدر : من اعداد الطالبين اعتماد مجلة تصدرها شركة الجزائرية للتأمينات2017عدد07

الفرع الثاني: التنظيم الداخلي للشركة

قامت الشركة الجزائرية للتأمينات بإعادة هيكلة تنظيمها حتى يتوافق مع التغيرات والتطورات التي يشهدها محيطها من جهة،ومع مختلف فروع التأمين التي أصبحت تمارسها من جهة أخرى،ويضم الهيكل التنظيمي للشركة رئيس مدير عام يعتبر المسير الأول والعام للشركة ومتخذ القرارات الخاصة بها، ثم تأتي باقي المديريات تسير باقي الأنشطة كل على حدى مثل المدير العام المساعد، مدير إعادة التأمين، مدير النقل، مدير الموارد، مدير التخطيط والإعلام الآلي .....الخ كما تضم الشركة 7 فروع تكون موزعة على التراب الوطني،وكل فرع تتوزع منه العديد من الوكالات بالإضافة إلى الوكلاء العامون التابعين للشركة أو المتعاملين معها،وتتكون شبكة التوزيع لدى الشركة الجزائرية لتأمين الشامل على 7 وحدات : عنابة، سطيف، وهران، غرداية، فرع الجزائر1، فرع الجزائر 2، فرع الجزائر 3.

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للشركة الجزائرية لتأمين الشامل (CAAT)

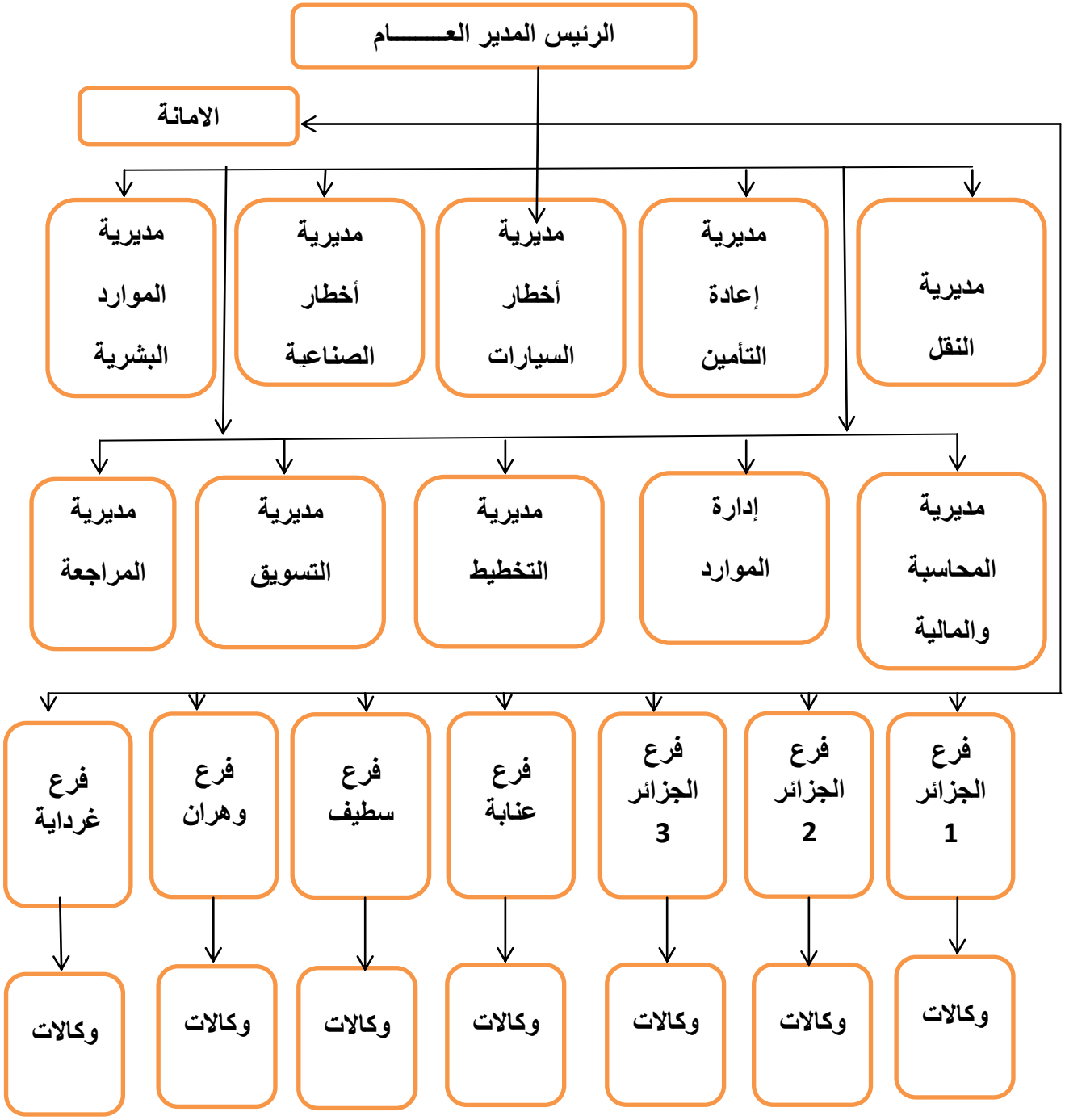

المصدر: من اعداد الطالبين اعتماد مجلة تصدرها شركة الجزائرية للتأمينات ،2017عدد07

المطلب الثاني :تقديم الوكالة محل التربص

الفرع الاول: التعريف بوكالة التأمين الشامل CAAT (المسيلة)

وهي عبارة عن مؤسسة اقتصادية تلعب دورها في التأمين المباشر مع الزبائن،وتعتبر هذه الوكالة من بين الوكالات التابعة لوحدة سطيف، تعد من الوكالات التي باشرت عملها وذلك في عام 1992 مقرها في الحي الاداري ولاية المسيلة، حيث يعتبر موقعا هاما لمحاذاته لعدة مؤسسات هامة، وهي لحد الآن تنشط في هذا المقر، ويبلغ عدد عمال الوكالة هو 8 عمال (بإمكان العامل الواحد أن يؤدي أكثر من وظيفة).

الفرع الثاني :التنظيم الداخلي للوكالة

أ . المدير :هو المسئول الرئيسي والمشرف على تسيير الوكالة داخلي او وخارجي ويتولى، كل الشؤون الإدارية باتخاذ القرارات ،ويصدر التعليمات والأوامر للعمال، تلقى الاوامر من المدير الجهوي(سطيف)،وله مجموعة من المهام والمتمثلة:

- مراقبة جميع أعمال المصالح؛
- مراقبة الموظفين داخل الوكالة؛
- المصادقة على جميع الأعمال؛
- عرض الخدمات.

ب . مصلحة الإنتاج :هي مصلحة تقنية تعتبر العمود الفقري للوكالة،تعد المصدر الرئيسي لدخول الأموال عن طريق عقود التأمين المختلفة ومن أهم ما يؤمن عليه: التامين السيارات، التامين الاخطار الصناعية والتجارية، تامين النقل....الخ.

ج . مصلحة التعويضات والمنازعات (الحوادث):وتضم الحوادث المادية والجسمانية :

01قسم الحوادث المادية ويعني هذا القسم بالحوادث المادية التي تحدث من جراء حوادث المرور أو حوادث أخرى ومن مهامها:

- معاينة المعلومات المبلغ عنها،حول الحوادث والأخطار الواقع،فإذا كان الخطأ من طرف المؤمن لدى الوكالة تقوم بتعويض الطرف الآخر، و اذا كان العكس تقوم بتعويض مؤمنها ثم تتصل بالشركة المؤمنة للطرف المسئول عن الحادث؛
- تحديد ملفات لتسجيل التصريحات المبلغ عنها ؛
- تحديد نسبة التعويض عن طريق الخبير .

02قسم الحوادث الجسمانية :يهتم هذا القسم بالحوادث التي تخلف جرحى أو قتلى أو ضحايا أصيبوا بجروح مهما كان نوعها،أو أي حالات أخرى جسمانية،وهنا يقوم هذا القسم بمايلي :

- دراسة ملف الحادث واستدعاء الضحايا أو أقربائهم؛
- القيام بتحديد نسبة العجز بكل أنواعه،وهذا طبعا بناءا على تقرير الطبيب الشرعي وعلى أساسه تحدد قيمة التعويض.

د . مصلحة المحاسبة والمالية :من المهم أن تكون للمؤسسة مصلحة محاسبية لضبط حساباتها وضمان التوازن، لها وأي وكالة تأمين ككل وكالة هي بحاجة إلى محاسبة،ثم أن محاسبة التأمين هي محاسبة خاصة، لأن معظم الحسابات التي تضبطها هي عبارة عن عمليات مالية وليس لدي ها ميزانية ومن مهامها :

- إصدار الشيكات الخاصة بالتعويض.
- ضبط العمليات اليومية.
- تسديد وتسوية المستحقات التي عليها .

الشكل رقم (06) : الهيكل التنظيمي لوكالة CAAT المسيلة

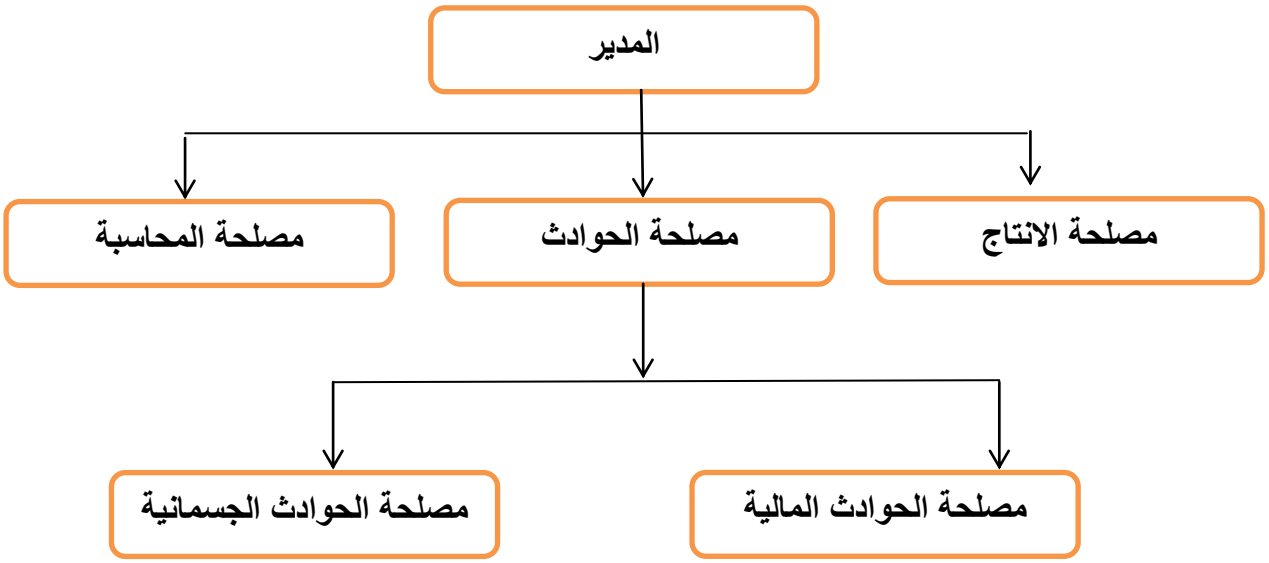

المصدر : وكالة المسيلة CAAT

الفرع الثالث : وظائف الوكالة محل الدراسة

تكمن وظائف وكالة (CAAT)المسيلة، وهي مستمدة من وظائف المديرية العامة في الوظائف التالية:

أ . وظيفة الإنتاج :تتمثل وظيفة الإنتاج في إبرام عقود التأمين بين الشركة وزبائنها على الأخطار المختلفة التي تعرضها، حيث تحتل تأمينات الحريق، الحوادث، الأخطار المختلفة، الصدارة في الإنتاج بالمقارنة مع فروع التأمين الأخرى، ثم تأتي في المرتبة الثانية تأمين السيارات وتأمين النقل التي تحتل مكانة هامة،وهي في تزايد مستمر،أما تأمينات الأشخاص والقرض تحتل مكانة متأخرة نظرا لغياب الوعي التأميني لدى الأفراد في هذا النوع من التأمين .

ب . وظيفة التعويض :عندما يتعرض المؤمن لهم للأخطار المؤمن عليها تلتزم الشركة الجزائرية للتأمينات بتعويض الأضرار حسب ما هو متفق عليه في عقد التأمين،فهذه الوظيفة تعتبر من المهام و الالتزامات الرئيسية للشركة،و من الملاحظ أن تأمينات السيارات تحتل الصدارة في تسديد الكوارث حيث بلغت نسبته في سنة 2014 أكثر من النصف 59 %من مجموع الكوارث المسددة وهذا راجع لازدياد عدد تصريحات الكوارث،ثم يأتي في المرتبة الثانية كل من تأمين الحريق والحوادث والأخطار المتعددة لتأمينات النقل، ويأتي في الأخير فرع تأمينات الأشخاص،ثم تأمين القروض لقلة تصريحات الكوارث فيه .

ج . وظيفة المحاسبة المالية :تقوم بهذه الوظيفة كل وكالة تأمين تابعة للشركة،حيث تسجل مختلف العمليات المالية والمحاسبية التي تقوم بها الوكالة يوميا بينما تقوم المحاسبة والمالية على مستوى الإدارة العامة بما يلي :

- تنظيم وتسيير ومتابعة العمليات المحاسبية للشركة ؛
- مراقبة العمليات المالية والمحاسبية للشركة ؛
- إعداد الميزانية المحاسبية والمالية للشركة ،وكذا الميزانيات التقديرية.

د . إعادة التأمين :إن برنامج إعادة التأمين تطبيق يلبي أهداف واستراتيجيات الشركة CAAT،ويركز على العلاقات الرائدة لمعيدي التأمين القادرين على توفير السلامة والأمن اللازم، وهذه الوظيفة تتم على مستوى المديرية العامة .

هـ . وظيفة المراقبة والمراجعة :تقوم بهذه الوظيفة مديرية المراقبة والمراجعة على مستوى المديرية العامة وهي تتمتع بالاستقلالية في عملها،وتعمل هذه المديرية على ضمان النشاط العادي والقانوني لكل المصالح المركزية والفرعية للشركة،وتتمثل مهامها في :

- التحقق من العقلانية في التسيير ،ومستوى الفعال المحقق ؛
- اتخاذ إجراءات تصحيحية في الحالات الاستعجالية بهدف إعادة النظام للحالة العادية.

و. وظيفة ادارية: تعتبر من أهم وظائف شركة التأمين،وذلك لضمان أداء خدمات سريعة،وفعالة لذا يجب تكييف هذه الوظيفة مع التقنيات التسيير الحديثة.

المبحث الثاني :تقييم وفعالية إدارة المخاطر في وكالة للتأمين الشامل (CAAT) . المسيلة .

من خلال هذا المبحث نحاول التعرف على الكيفية التي تتعامل بها الوكالة مع المخاطر التي تعترضها وذلك من خلال التطرق.

أولا: التعرف على المخاطر التي تتعرض لها الوكالة،ثم إلى التخطيط والتصميم المتبع في الدراسة،لنتعرف في الأخير على كيفية إدارة هذه المخاطر من طرف الوكالة .

المطلب الأول :المخاطر التي تتعرض لها الوكالة

تعدد المخاطر التي تتعرض لها الوكالة،باعتبارها من المؤسسات الناشطة في محيط متغير،وبقاءها يحتم عليها حماية نشاطها من أي خطر يهدده،وحيث أنها تقوم هي الأخرى بالتأمين على نفسها من ضد المخاطر التي تتعرض لها من خلال :

أولا :المخاطر التي تؤمن عليها لدى شركات التأمين

فقد أوضح لنا مدير الوكالة أنه يتم تأمين وكالة على مجموعة من المخاطر التي تتعرض لها لدى وكالات تأمين أخرى،حيث تكون هذه المخاطر هي نفسها التي تباع على مستوى وكالات التأمين، أين تقوم الوكالة بالتامين على مخاطرها كغيرها من المؤسسات الأخرى ولكن يكون التأمين لدى وكالة تابعة للشركة حتى لا تخرج أموال الشركة عن نطاقها،ومن بين هذه المخاطر :أخطار الحريق ولواحقه، المسؤولية المدنية، السرقة، البرد، المركبات وغيرها من المخاطر التي يمكن أن تواجهها ويمكن أن تؤمن عليها .

ثانيا :المخاطر التي تعيد الوكالة تأمينها

فمن خلال المقابلة مع مدير الوكالة أوضح لنا أن الشركة أي المدير العام يقوم بإرسال تقارير سنوية تحتوي على المبالغ التي لا يمكن تأمين لدى الوكالة دون إعادة تأمينها،حيث تحدد في هذه التقارير سقف الاكتتاب الذي يترجم القدرة المالية للشركة،وتكون عملية إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين وأهم المخاطر التي تعيد تأمينها هي المخاطر الصناعية الكبرى،وهكذا تكون الشركة ككل بكل فروعها مؤمنة.

ثالثا :ابرز المشاكل التي تواجه الوكالة

تعاني الوكالة من العديد من المشاكل التي تؤثر على سير نشاطها من بينها :

- التماطل في تسوية الملفات العالقة فيما بين الوكالات مما يطيل من عملية تعويض المؤمن لهم ومنه فقدان ثقة الزبائن ووفائهم للوكالة كما يؤثر على سمعتها؛

- نقص الوعي التأميني لدى المؤمن لهم ؛
- خلافات مع الوكلاء العامون لتركيزهم في تعاملاتهم على السعر والعمولة ؛
- نقص إقبال الزبائن على المنتجات التأمينية المعروضة في الوكالة وعدم تقبلهم لأسعارها.

المطلب الثاني : خصائص عينة الدراسة التطبيقية وأدوات تحليل الاستبيان

سنتناول في هذا المطلب الخصائص المميزة لعينة الدراسة،بالإضافة إلى الأدوات المستعملة في تحليل الاستبيان .

الفرع الاول : مجال وحدود الدراسة

المجال المكاني :يتمثل المجال المكاني الذي تم اختياره وتم قبولنا فيه للقيام بهذه الدراسة الميدانية في وكالة (CAAT) للتأمين الشامل المسيلة .

المجال الزماني: لقد قمنا بتربص لدى هذه وكالة،قمنا خلال هذه الفترة باستيفاء كل المعلومات والإحصائيات الخاصة بالوكالة لاستخدامها في الدراسة،بالإضافة إلى ما تم جمعه من معلومات في الفصلين النظريين خلال الفترة الدراسية .

الفرع الثاني :خصائص عينة الدراسة

أولا . تحديد عينة الدراسة :لقد كان حجم العينة التي تم استقصاءها صغير وذلك لصغر الوكالة حيث تم توزيع 8 استمارات على كل عمال الوكالة البالغ عدد 8 هم عمال،و تم استرجاع عدد الاستمارات كاملا مع الإجابة الكاملة لكل استمارة،أي نسبة الإرجاع والإجابة 100 ٪ .

ثانيا . خصائص أفراد العينة (: الخصائص الديموغرافية)

جدول رقم (04): جدول يبين خصائص أفراد العينة

المتغير	الفئات والسمات	التكرار	النسبة ٪
الجنس	ذكر	6	75
	أنثى	2	25
	المجموع	8	100
السن	أقل من 30 سنة	0	0
	بين و 30 40 سنة	3	37.5
	أكثر من 40 سنة	5	62.5
	المجموع	8	100
الحالة المهنية	إطار	3	37.5
	عون	5	62.5
	المجموع	8	100
الأقدمية	من 1 إلى 5 سنوات	1	12.5
	من 6 إلى 10 سنوات	0	0
	أكثر من 10 سنوات	7	87.5
	المجموع	8	100
قسم العمل	إطار سامي	1	12,5
	حوادث السيارات	1	12.5
	محاسبة	2	25
	مصلحة الإنتاج	1	12.5
	مصلحة التعويضات	2	25
	تأمينات الأخطار	1	12.5
	المجموع	8	100

المصدر :من اعداد الطالبين باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

1 . حسب متغير الجنس:نلاحظ من خلال الجدول أن أكثر مفردات العينة هم من الذكور بنسبة 75٪ أما باقي العينة المتمثل في ٪ 25 فهي تمثل نسبة الإناث،ومنه نجد أن أغلب أفراد العينة العاملين في الوكالة هم ذكور،هذا راجع لطبيعة النشاط .

2 . حسب متغير السن :نلاحظ حسب الجدول أن أفراد العينة يتوزعون على الفئتين(بين 30 و40 سنة) وأكثر من (40سنة)،حيث أن أكبر نسبة تكون في الفئة (أكثر من 40 سنة) بنسبة 62.5٪ بينما نسبة 37.5 ٪ تكون للفئة (بين 30 و40 سنة).

3 . حسب متغير الحالة المهنية :نلاحظ حسب الجدول أن معظم أفراد العينة هم أعوان بنسبة 62.5٪ومستوى إطار كان بنسبة 37.5 ٪ أي أن المستوى في الوكالة متوسط .

4 . حسب متغير الأقدمية :من حيث الخبرة في العمل،نجد أن مجموع العينة يتوزع على الفئتين (من 1إلى 5 سنوات) بنسبة 12.5 ٪ و(أكثر من 10 سنوات)بنسبة 87.5 ٪ أي أن اغلب أفراد العينة لديهم خبرة عمل تفوق 10 سنوات ،وهو عامل إيجابي للوكالة .

5 . حسب متغير قسم العمل :من خلال الجدول نلاحظ أن أفراد العينة يتوزعون على عدة أقسام بنسب مختلفة .

ثالثا : أساليب ومصادر جمع المعلومات

لقد تم استخدام نوعين من المصادر لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذه الدراسة :

المصادر الثانوية :

والمتمثلة في المصادر النظرية من كتب وأطروحات ومذكرات وغيرها،التي تناولت هذا الموضوع "إدارة مخاطر شركات التأمين"، والتي أعانتنا على تحديد إشكالية البحث،ثم تم تحديد العينة التي تخدم موضوع البحث .

ب .المصادر الأولية : فقد تم الاستعانة بتقنية الاستبيان للوصول إلى مدى عمل الوكالة بأساليب ووسائل إدارة المخاطر التي تناولناها في الفصول النظرية،في معالجة المخاطر رض لها،بالإضافة إلى إجراء بعض المقابلات مع مدير الوكالة حيث ينقسم الاستبيان إلى قسمين هما :

القسم الأول :خاص بالأسئلة المتعلقة بالمعلومات الشخصية :الجنس، السن، الحالة المهنية، الأقدمية، قسم العمل .

القسم الثاني :خاص بالأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة،تم تقسيمها على 7 محاور وهي: تحديد الهدف اكتشاف الخطر، تقييما لخطر، تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة، تنفيذ القرار، التقييم والمراجعة، المقومات الداعمة لإدارة المخاطر.

وقد كانت الإجابة على هذه المحاور باستخدام سلم ليكارت الثلاثي كما يلي :

1	2	3
لا أوافق	محايد	أوافق

ولتحديد طول الخلايا مقياس ليكارت الثلاثي، تم حساب المدى(3 – 1= 2) ثم تقسيمه على عدد الخلايا(3/ 2= 0.66)،ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي الواحد الصحيح لتحديد الحد الأدنى للخلية،وعليه يتم تفسير النتائج حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (05):جدول يوضح إجابات الأسئلة وترميزها

الاجابة	الرمز	الفئة
لا أوافق	1	من1 إلى 1.66
محايد	2	من 1. 66 الى 2.33
أوافق	3	من 2.33 الى 3

المصدر :من إعداد الطالبين .

المطلب الثالث : الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم القيام بتحليل البيانات الأولية باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS) وتم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

- المتوسطات والانحرافات المعيارية ؛
- معامل الاختلاف لقياس درجة الاختلاف الإجابات عن متوسطها الحسابي.

المطلب الرابع :تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة

سنتناول من خلال هذا المطلب عرض وتحليل بيانات الاستبيان،حيث تم إعداد جدول توزيع تكراري لمتغيرات الدراسة.

الفرع الاول :تحليل اتجاهات الأفراد نحو متغيرات الدراسة

الجدول التالي يلخص نتائج متغيرات الدراسة :

جدول رقم (06): التكرارات والنسب المئوية ،المتوسط الحسابي ،الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمحور الأول

المحور	العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية %			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
			1	2	3			
			لا أوافق	محايد	أوافق			
تحديد الهدف	تهدف الوكالة إلى تجنب الخسائر الناجمة عن المخاطر التي تتعرض لها	العدد	4	0	4	2.00	1.069	0.534
		النسبة	50	0	50			
	تهدف الوكالة إلى معالجة خسائر المخاطر التي تواجهها بناء على امكانيتها	العدد	1	0	7	2.75	0.707	0.257
		النسبة	12.5	0	87.5			
المجموع						2.375	0.517	0.217

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول نجد أن العبارة الأولى المتعلقة بتجنب الوكالة للمخاطر التي تتعرض لها كان متوسط حسابها مساويا للقيمة 2 مما يدل أن أفراد العينة كانوا محايدين لهذه الفقرة،كما كانت قيمة معامل الاختلاف أكبر من 0.5 مما يعني أن هناك تشتت في الاجابات، أما بالنسبة للعبارة الثانية بأن المتوسط الحسابي في هذه مساويا للقيمة 2.75 أي يعبر عن خيار موافق كما كانت قيمة معامل الاختلاف 0.25 أقل من 0.5،أي أن أغلب إجابات العينة كانت موافقة على أن الوكالة تقوم بمعالجة الخسائر الناتجة عن المخاطر التي تواجهه بإمكانياتها، كما كان مجموع المتوسط الحسابي مساويا لقيمة 2.375هذا ما يعني أن أغلب إجابات العينة كانت موافق على أن الوكالة تقوم بتحديد الهدف من إدارة المخاطر، ومعامل الاختلاف بلغ 0.217أي أقل من 0.5 ومنه أغلب اجابات موحدة .

جدول رقم (07): التكرارات المتوسط الحسابي ،الانحراف والنسب المئوية ، المعياري ومعامل الاختلاف للمحور الثاني

المحور	العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية %			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
			1	2	3			
			لا أوافق	محايد	أوافق			
اكتشاف الخطر	تعتمد الوكالة على معلومات سابقة لكشف الخطر	العدد	1	1	6			
		النسبة	12.5	12.5	75	2.63	0.744	0.282
	تعتمد الوكالة على التنبؤ في كشف الخطر	العدد	3	0	5			
		النسبة	37.5	0	62.5	2.25	1.035	0,410
المجموع						2.575	0.728	0.282

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

بالنسبة لنتائج المحور الثاني، جاءت العبارة الأولى المتعلقة باعتماد الوكالة على معلومات سابقة لكشف الخطر بمتوسط حسابي مساويا لقيمة2.63مما يعني أن أفراد العينة موافقين على هذه العبارة،كما كانت قيمة معامل الاختلاف أقل من 0.5 أي يوجد توافق في إجابات العينة،أما المتوسط الحسابي للعبارة الثانية المتعلقة باعتماد الوكالة على التنبؤ في كشف الخطر،فقد كان مساويا للقيمة 2.25أي أن إجابات العينة كانت محايد ومعامل الاختلاف كان مساويا للقيمة 0.41أي أقل من 0.5 فهناك اتفاق في الإجابة من أغلب أفراد العينة،وبلغ مجموع المتوسط الحسابي 2.575أي أن أفراد العينة موافقين على أن الوكالة تقوم باكتشاف الخطر،وبلغ معامل الاختلاف إلى0.282أقل من0.5ومنه هناك اتفاق في الإجابات لدى عينة الدراسة.

جدول رقم (08) : التكرارات والنسب المئوية ،المتوسط الحسابي ،الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمحور الثالث

المحور	العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية %			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
			1	2	3			
			لا أوافق	محايد	أوافق			
تقييم الخطر	تقوم الوكالة بتقييم الخطر باعتماد على حجم خطورته	العدد	1	0	7	2.75	0.707	0.275
		النسبة	12.5	0	87.5			
	تقوم الوكالة بتقييم الخطر بالاعتماد على العوائد والتكاليف	العدد	3	2	3	2	0.926	0,463
		النسبة	37.5	25	37.5			
المجموع						2.37	0.582	0.390

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول العبارة الأولى من المحور الثالث المتعلقة بالاعتماد الوكالة على حجم الخطورة لتقييم الخطر بلغ متوسطها الحسابي بلغ 2.75،ما يعني أن أفراد العينة موافقين على العبارة كما بلغ معامل الاختلاف إلى 0.275أي أقل من 0.5معناه أن هناك توافق في الإجابات.كما بلغ المتوسط الحسابي للعبارة الثانية إلى 2 أي أن أغلب الإجابات كانت محايدة، ومعامل الاختلاف أقل من 0.5،هناك توافق في الإجابات.كما بلغ مجموع المتوسط الحسابي إلى 2.37أي أن أغلب الإجابات كانت موافقة على أن الوكالة تقوم بتطبيق خطوة تقييم الخطر،ونلاحظ أن معامل

الاختلاف أقل من 0.5،أي أن هناك توافق في إجابات العينة.

جدول رقم (09):التكرارات والنسب المئوية ،المتوسط الحسابي،الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمحور الرابع

المحور	العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية %			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
			1	2	3			
			لا أوافق	محايد	أوافق			
تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة	تعتمد الوكالة على نفسها في تحديد الوسيلة المناسبة لمعالجة الخطر	العدد	3	0	5			
		النسبة	37.5	0	62.5	2.25	1.035	0.420
	تعتمد الوكالة على الخبراء في تحديد الوسيلة المناسبة لمعالجة الخطر	العدد	0	0	8			
		النسبة	0	0	100	3	0	0
المجموع						2.37	0.517	0.196

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

بالنسبة لنتائج المحور الرابع:كان المتوسط الحسابي للعبارة الأولى المتعلقة باعتماد الوكالة على نفسها في تحديد الوسيلة المناسبة في معالجة الخطر،مساويا لقيمة2.25مما يعني أن أفراد العينة محايدين لهذه العبارة،كما كانت قيمة معامل الاختلاف أقل من 0.5 أي يوجد توافق في إجابات العينة.أما المتوسط الحسابي للعبارة الثانية المتعلقة باعتماد الوكالة على الخبراء في تحديد الوسيلة المناسبة لمعالجة الخطر،فقد كان مساويا للقيمة 3 أي أن إجابات العينة كانت موافقة بالإجماع. ومعامل الاختلاف كان مساويا للقيمة 0 أي لا يوجد أي اختلاف في الإجابة.بلغ مجموع المتوسط الحسابي 2.37 أي أن أفراد العينة موافقين على أن الوكالة تقوم تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة،وبلغ معامل الاختلاف إلى 0.196 أقل من0.5 ومنه هناك اتفاق في الإجابات لدى عينة الدراسة.

جدول رقم (10) : التكرارات والنسب المئوية، المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمحور الخامس

المحور	العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية %			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
			1	2	3			
			لا أوافق	محايد	أوافق			
تنفيذ القرار	تقوم الوكالة باتخاذ قرار تحويل الخطر إلى شركة إعادة التأمين	العدد	3	0	5			
		النسبة	37.5	0	62.5	2.25	1.035	0.420
	تقوم الوكالة بالاعتماد على نفسها في معالجة الخطر	العدد	1	1	6			
		النسبة	12.5	12.5	75.5	2.63	0.44	0.167
المجموع						2.57	0.495	0.192

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

بالنسبة لنتائج المحور الخامس :جاءت العبارة الأولى المتعلقة باعتماد الوكالة على اتخاذ قرار تحويل الخطر إلى شركة إعادة التأمين بمتوسط حسابي مساويا لقيمة2.25مما يعني أن أفراد العينة محايدين لهذه العبارة، كما كانت قيمة معامل الاختلاف أقل من 0.5 أي يوجد توافق في إجابات العينة، أما المتوسط الحسابي للعبارة الثانية المتعلقة باعتماد الوكالة على نفسها في معالجة الخطر، فقد كان مساويا للقيمة 2.63 أي أن إجابات العينة كانت موافقة على العبارة. ومعامل الاختلاف كان مساويا للقيمة 0.167 أي أقل من 0.5 فهناك اتفاق في الإجابة.بلغ مجموع المتوسط الحسابي 2.57

أي أن أفراد العينة موافقين على أن الوكالة تقوم بخطوة تنفيذ القرار،وبلغ معامل الاختلاف إلى 0.192 أقل من0.5ومنه هناك اتفاق في الاجابات لدى عينة الدراسة.

جدول رقم (11) : التكرارات النسب المئوية ،المتوسط الحسابي،الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمحور السادس

المحور	العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية %			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
			1	2	3			
			لا أوافق	محايد	أوافق			
التقييم والمراجعة	تقوم الوكالة بتقييم ومراجعة المخاطر التي تتعرض لها باستمرار	العدد	2	0	6			
		النسبة	62	0	75	2.5	0.926	0.37
	تقوم الوكالة بتقييم ومراجعة المخاطر التي تتعرض لها	العدد	1	1	6			
		النسبة	12.5	12.5	75.5	1.63	0.44	0.167
المجموع						2.57	0.495	0.192

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

بالنسبة لنتائج المحور السادس:جاءت العبارة الأولى المتعلقة بقيام الوكالة بتقييم ومراجعة المخاطر التي تتعرض لها باستمرار بمتوسط حسابي مساويا لقيمة2.5 مما يعني أن أفراد العينة موافقين على هذه العبارة،كما كانت قيمة معامل الاختلاف أقل من 0.5أي يوجد توافق في إجابات العينة.أما المتوسط الحسابي للعبارة الثانية المتعلقة بعدم قيام الوكالة بتقييم

ومراجعة المخاطر التي تتعرض لها،فقد كان مساويا للقيمة 1.63 أي أن إجابات العينة كانت محايدة للعبارة.ومعامل الاختلاف كان مساويا للقيمة أكبر من 0.5 فهناك تشتت في الإجابة،كما بلغ مجموع المتوسط الحسابي 2.57 أي أن أفراد العينة موافقين على أن الوكالة تقوم بتقييم ومراجعة المخاطر التي تتعرض لها،وبلغ معامل الاختلاف إلى 0.192أقل من0.5 ومنه هناك اتفاق في الاجابات لدى عينة الدراسة.

جدول رقم (12) :التكرارات والنسب المئوية ،المتوسط الحسابي ،الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف للمحور السابع

المحور	العبارة	المقياس	التكرارات والنسب المئوية %			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
			1	2	3			
			لا أوافق	محايد	أوافق			
المقومات الداعمة لإدارة المخاطر في الوكالة	تستخدم وكالتكم طرقا تكنولوجيا متطورة في التعامل مع المخاطر التي تتعرض له	العدد	0	3	5			
		النسبة	0	37.5	62.5	2.63	0.518	0.196
	ان لتواجد وظيفة المخاطر داخل الوكالة مهم جدا	العدد	0	1	7			
		النسبة	12.5	12.5	87.5	2.88	0.354	0.122
المجموع						2.755	0.377	0.136

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

بالنسبة لنتائج المحور السابع:فقد جاءت العبارة الأولى المتعلقة باستخدام الوكالة لطرق تكنولوجية متطورة في التعامل مع المخاطر التي تتعرض لها باستمرار بمتوسط حسابي مساويا لقيمة2.63مما يعني أن أفراد العينة موافقين على هذه العبارة

كما كانت قيمة معامل الاختلاف أقل من 0.5 أي يوجد توافق في إجابات العينة.أما المتوسط الحسابي للعبارة الثانية المتعلقة بتواجد وظيفة إدارة المخاطر داخل الوكالة أمر مهم جدا فقد كان مساويا للقيمة 2.88أي أن إجابات العينة كانت موافقة على العبارة .ومعامل الاختلاف كان مساويا للقيمة 0.136 أي أقل من 0.5 فهناك توافق في الإجابة.كما بلغ مجموع المتوسط الحسابي إلى 2.755أي أن أفراد العينة موافقين على أن الوكالة تتوفر على المقومات الداعمة لإدارة المخاطر،وبلغ معامل الاختلاف إلى 0.136 أقل من0.5 ومنه هناك اتفاق في الاجابات لدى عينة الدراسة.

الجدول رقم (13):ملخص لنتائج متغيرات الدراسة

المتغير	المتوسط الحسابي	معامل الاختلاف
تحديد الهدف	2.375	0.217
اكتشاف الخطر	2.575	0.282
تقييم الخطر	2.37	0.390
تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة	2.625	0.196
اتخاذ القرار	2.57	0.192
التقييم والمراجعة	2.062	0.273
المقومات الداعمة لإدارة المخاطر في الوكالة	2.755	0.136

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال نتائج الجدول نلاحظ:

_أن المتغير الأول تحديد الهدف بلغ المتوسط الحسابي فيه إلى 2.375أي أن أغلب إجابات العينة كانت موافق على العبارة،كما كان الإجابات متوافقة حسب معامل الاختلاف.

_أما بالنسبة للمتغير الثاني اكتشاف الخطر بلغ المتوسط الحسابي فيه إلى 2.575 أي أن أغلب إجابات العينة كانت موافق على العبارة،كما كان الإجابات متوافقة حسب معامل الاختلاف.

_أما بالنسبة للمتغير الثالث تقييم الخطر،بلغ المتوسط الحسابي فيه إلى 2.37أي أن أغلب إجابات العينة كانت موافق على العبارة،كما كان الإجابات متوافقة حسب معامل الاختلاف.

_أما بالنسبة للمتغير الرابع تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة،بلغ المتوسط الحسابي فيه إلى 2.625أي أن أغلب

إجابات العينة كانت موافق على العبارة ،كما كان الإجابات متوافقة حسب معامل الاختلاف.

_أما بالنسبة للمتغير الخامس تنفيذ القرار،بلغ المتوسط الحسابي فيه إلى 2.57 أي أن أغلب إجابات العينة كانت موافق على العبارة،كما كان الإجابات متوافقة حسب معامل الاختلاف.

_ أما بالنسبة للمتغير السادس التقييم والمراجعة،بلغ المتوسط الحسابي فيه إلى 2.062أي أن أغلب إجابات العينة كانت محايد على العبارة ،كما كان الإجابات متوافقة حسب معامل الاختلاف .

_أما بالنسبة للمتغير السابع المقومات الداعمة لإدارة المخاطر في الوكالة،بلغ المتوسط الحسابي فيه إلى 2.755أي أن أغلب إجابات العينة كانت موافق على العبارة ،كما كان الإجابات متوافقة حسب معامل الاختلاف .

الفرع الثاني: مناقشة الفرضيات

•تواجه شركات التامين في الوقت الراهن جملة تحديات ورهانات تتعدد في اشكالها وانواعها وابعادها، بحيث فرضت عليها جملة مخاطر يمكن ان تقضي عليها الشيء الذي اوجب عليها اعداد العدة والاستعداد الجيد لمواجهتها، وهو ما يبين صحة فرضية الاولى .

• من خلال نتائج الدراسة نستنتج أن الفرضية وكالة (CAAT)ب: المسيلة لا تقوم بأي خطوة من خطوات إدارة المخاطر ومنه فرضية الثانية غير محققة، وهذا حسب نتائج الاستبيان .

• تتوفر وكالة (CAAT) بـ :بالمسيلة على مقومات تدعم إدارة المخاطر ومنه لم تثبت صحة فرضية الثالثة المتعلقة. ومنه نستنتج أن الوكالة كانت حريصة على إتباع وتطبيق خطوات إدارة المخاطر من طرف كل العاملين بها، برغم من عدم تخصيص وظيفة خاصة بها، وذلك لصغر حجم الوكالة وكذا لطبيعة نشاطها (التأمين).

خلاصة :

من خلال هذا يتبين أن إدارة المخاطر،أصبحت تلعب دورا أساسيا وفعال في إدارة وتسيير، أي مؤسسة ناشطة، وقد لقيا هذا الاهتمام المتزايد بها نتيجة الظروف الراهنة والتطورات المتسارعة، هذه الظروف التي نتجت عنها جملة من المخاطر المعقدة البنية والمتعددة الاوجه الشيء الذي فرض على هذه المؤسسات بصفة عامة وشركات التأمين بصفة خاصة، ضرورة تبني خطوات عملية من شانها الوقوف أمام هذه المخاطر التي تعتبر تهديدا وتحدي لها،خاصة وأن شركات التأمين هي من تقوم بدور المؤمن في الحياة الاقتصادية،أي هي من تقوم بإدارة مخاطر مختلف مفردات المجتمع سواء كانوا مؤسسات معنوية أو أشخاص طبيعيين،لذا عليها البقاء والاستمرارية،من خلال التحكم والسيطرة على أي خطر يهدد وجودها،وهذا من خلال الاعتماد على جملة نماذج وتقنيات تدعم قرارات وسبل التحكم والسيطرة على الخطر،عن طريق وظيفة تهتم بإدارة مخاطرها.

الخاتمة

الخاتمة العامة

ان لقطاع التأمين دور مهم و أساسي في بناء الاقتصاد الوطني،وذلك عن طريق شركات التأمين الناشطة فيه،من خلال الوظائف التي تؤديها ومن أهمها أنها تكفل الأمان للمؤمن له و تخلق له جو من الراحة و الطمأنينة مما يؤدي إلى رفع الروح المعنوية له،وزيادة كفايتها الإنتاجية هذا من جهة،ومن جهة أخرى تساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية،ذلك من خلال الأقساط المجمعة وتوظيفها في صور عديدة وزيادة الكفاية الإنتاجية، والحفاظ على الثروة المستغلة، كما تساهم أيضا في تدعيم الثقة الائتمانية و التجارية،إضافة إلى أن لها أهمية اقتصادية في مجال المعاملات الدولية والمساهمة في الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة،إلا أن شركات التأمين تتميز عن باقي الشركات الأخرى بانعكاس دورة إنتاجها فهي تحصل على أقساطها (إيراداتها) قبل أن تعرف حجم تعويضاتها(تكاليفها) إضافة إلى أنها تواجه مخاطر مختلفة في نشاطها التقني(التأميني)أو نشاطها المالي(التوظيفات)،وتعتبر شركة التأمين مؤسسة كغيرها من المؤسسات الأخرى،تنشط في محيط متغير بحيث تؤثر فيه وتتأثر به، مما يجعلها تتعرض للمخاطر التي تهدد بقاءها وهذا ما فرض عليها حماية نفسها وتأمينها ضد أي خطر يهدد استمرارها في مزاولة نشاطها ومن الدراسة النظرية والتطبيقية لهذا الموضوع توصلنا في النهاية إلى جملة النتائج التالية والتي تمثل خلاصة هذه الدراسة وهي كالتالي :

_رأينا من خلال الجانب النظري أن إدارة المخاطر تلعب دورا هاما وفعالا في حماية نشاط المؤسسة من خلال تطبيق خطو اتها وانتهاج وسياساتها بدقة، أيا كانت طبيعة هذه المؤسسة،كما تتعرض شركات التأمين هي الأخرى إلى مخاطر تهدد وجودها،مما يستوجب عليها حماية نفسها؛

_أما من خلال الجانب التطبيقي فقد استخلصنا من خلال الدراسة التي قمنا بها (الاستبيان)،أن وكالة (CAAT) للتأمين المسيلة تقوم بخطوات إدارة المخاطر،بالرغم من أنها لا تتوفر على وظيفة خاصة بإدارة المخاطر، حيث يقوم بها كل العملين بالوكالة ،وهو حرص وجدناه داخل الوكالة أثناء فترة الدراسة .

التوصيات

وعلى ضوء نتائج الدراسة يمكننا استخلاص بعض التوصيات التي قد تخدم الوكالة:

على الوكالة أخذ احتياطاتها أكثر في كشف الخطر قبل التعرض له، وتحمل نتائجه، فليست كل المخاطر سهلة بها وليست كل المخاطر يمكن تأمينها ينبغي من شركة التأمين مواكبة كل المستجدات وأن تكون دائما يقظة في عالم التسيير بما فيها تسيير المخاطر،الذي يعتبر حديث النشأة خاصة بالنسبة للمؤسسات الجزائرية،توفير دورات تكوينية في مجال إدارة المخاطر لصالح الموظفين،مما يزيد من ثقافة إدارة المخاطر لديهم،وهذا في صالح الوكالة ومنه الشركة ،ومنه في اقتصاد الدولة.

آفاق البحث :

وفي الختام لا يزال موضوع إدارة المخاطر في شركات التأمين شاسع ويحتاج إلى الكثير من البحث والعمل،لذلك نتمنى أن تكون هذه الدراسة نقطة بداية في سبيل إثراء أكثر للموضوع،وأن يفتح هذا الموضوع آفاق لدراسة مواضيع أخرى :

- دور إدارة المخاطر في صياغة استراتيجية شركات التأمين؛
- التقنيات الكمية لتوقع الخطر وتحليله؛
- أهمية تكنولوجيا المعلومات في تفعيل إدارة المخاطر في المؤسسات بصفة عامة وفي شركات التأمين بصفة خاصة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : الكتب

- أسامة عزمي سلام، شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين،دارالراية،الاردن،2007.

_إدوارد، برودزيكس، ترجمة أحمد المغربي، إدارة المخاطر والأزمات والأمن، دار الفجر للنشر والتوزيع،القاهرة،2008.

_بهاء بهيج شكري،إعادة التأمين بين النظرية والتطبيق،الأردن،دار الثقافة للنشر والتوزيع،2009 .

_جديدي معراج،مدخل لدراسة القانون الجزائري،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2000 .

_طارقعبدالعالحماد،إدارةالمخاطر(أفراد،إدارات،شركات،بنوك)،كليةالتجارة،عينالشمس،الدارالجامعية،الإسكندرية2007.

_محمود مختار الهناسي، مبادئ الخطر والتأمين، الدار الجامعية،الإسكندرية، 2001 .

_محمد توفيق البلقيني ،جمال عبد الباقي واصف،مبادئ إدارة الخطر والتأمين،دار الكتاب الأكاديمية،مصر،2004.

_نائل محمد مومني، إدارة الكوارث والأزمات، مطبعة الروزنا،عمان،2007.

_عبد الرزاق بن خروف، التأمينات الخاصة في التشريع الجزائري، مطبعة رادكول،ط3،الجزائر،2002.

_ عيد أحمد أبو بكر،إدارة أخطار شركات التأمين،عمان ،دار الصفاء للنشر والتوزيع

_فوزي شعبان مدكور،إدارة الصيانة والأمن الصناعي ،منشورات كلية التجارة ،القاهرة،1997.

_راشد راشد، التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائري المؤرخ في1980،الجزائر، 1992 .

ثانيا :مذكرات وأطروحات

_ بوزيدي لمجد، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة بومرداس،2008/2009.

_بن محمد هدى، تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين،مذكرةماجستير،جامعةمنتوريقسنطينة،مذكرة2005/2004 .

_برغوتي وليد،تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية، مذكرة ماجستير جامعة باتنة،2012/2013.

_ عبدلي لطيفة ،دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان،2011/2012.

_ صوار يوسف،محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه ،جامعة تلمسان،2008/2007.

_ حدباوي اسماء، "الحاجة الى النهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات دراسة السوق الجزائرية مذكرة ماجستير جامعة المسيلة ،2012.

ثالثا: المقابلات

مقابلة مع مدير وكالة (CAAT)المسيلة .

رابعا : مراجع أخرى

التقرير السنوي لشركة (CAAT).

خامسا :المواقع الإلكترونية

_ www.cna.dz

_ www.alcair.com

_www .SGCI.COM

_ .www.AGCI. dz

_ www .GAM.COM

_ www.cagex. dz

_ assurances.salma.dz.

_ www.allinceesassuranc.com

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية _ تخصص التأمينات_

ادارة المخاطر في شركات التامين

دراسة حالة

الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT) وكالة _المسيلة_

في اطار القيام بدراسة علمية لنيل شهادة الماستر،في العلوم الاقتصادية ،تخصص _تأمينات _ حول ادارة المخاطر شركات التامين ،والذي كانت شركتكم محل الدراسة ،نرجو منكم مساعدتنا في اتمام هذا العمل العلمي ،بتعاونكم معنا عن طريق الاجابة الواظحة والصادقة على الاستمارة التي وضعناها بين ايديكم ،من اجل السماح لنا لاتمام هذه الدراسة .
ونحيطكم علما بان هذه المعلومات تستخدم في اطار البحث العلمي فقط .

<u>ملاحظة هامة</u> :نرجو ان يضع علامة (x) امام الاجابة المناسبة .

تقبلو مني فائق التقدير والاحترام

من اعداد الطلبة :
الحاج شـــــــــويرب
محمد بلواضـــــــــح

تحت اشراف :
د : بن البار امحمد

السنة الدراسية :2018_2019

أ المعلومات الشخصية :

1 الجنس : ذكر ☐ انثى ☐

2 السن : اقل من 30سنة ☐ بين 30 و 40سنة ☐ اكثر من 40سنة ☐

3 الحالة المهنية : اطار ☐ عون تنفيذ ☐

4 الاقدمية : من 1الى 5سنوات ☐ من 6 الى10سنوات ☐ اكثر من 10 سنوات ☐

5 القسم الذي يعمل فيه :.....

ب:ادارة الخطر في الوكالة :		أوافق	محايد	لا أوافق
6 تحديد الهدف	تهدف الوكالة الى تجنب الخسائر الناجمة عن المخاطر التي تتعرضلها.			
	تهدف الوكالة الى معالجة خسائر المخاطر التي تواجهها بناء على امكانيتها .			
7 اكتشاف الخطر	تعتمد الوكالة على معلومات السابقة لكشـــف الخطر.			
	تعتمد الوكالة على التنبؤ في كـــــــــــشف الخطر			
8 تقييم الخطر	تقوم الوكالة بتقييم الخطر بالاعتماد على حجم خطورته			
	تقوم الوكالة بتقييم الخط بالاعتماد على العوائد والتكاليف			
9 تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة	تعتمد الوكالة على نفسها في تحديد الوسيلة المناسبة لمعالجة الخطر			
	تعتمد الوكالة على الخبراء في تحديد الوسيلة المناسبة لمعالجة الخطر			
10 تنفيذ القرار	تقوم الوكالة باتخاذ القرار تحويل الخطر الى شركة اعادة التامين			
	تقوم الوكالة بالاعتماد على نفسها في معالجة الخطر			
11 التقييم والمراجعة	تقوم الوكالة بتقييم ومراجعة المخاطر التي تتعرض لها باستمرار.			
	لا تقوم الوكالة بتقييم ومراجعة المخاطر التي تتعرض لها .			
ج المقومات الداعمة لإدارة الخطر في الوكالة				
12 تستخدم وكالتكم طرقا تكنولوجية متطورة في التعامل مع المخاطر التي تتعرض لها.				
13 ان لتواجد وظيفة ادارة المخاطر داخل الوكالة مهم جدا .				

الملخص :

يهدف هذا البحث الى تبين مدى اهمية بناء انظمة لإدارة المخاطر في شركات التامين خاصة وان النشاط هذه الاخيرة ،هو ادارة المخاطر باقي نشاطات وحدات المجتمع الاخرى "هيئات معنوية كانت او اشـــخاص طبيعيين حيـــــث تعد وظيفة ادارة المخاطر الية انذار مبكر في مواجهة مختلف المخاطر والازمات المالية ،وهذا كان من خلال التطرق الى مختلف وسائل ادارة الخطر ،المخاطر التي تتعرض لها شركات التامين ،وكيفية وضع برامج وبناء انظمة للإدارة المخاطر وكيفية العمل بها في شركات التامين ،وباقي المؤسسات بصفة عامة البقاء والاستمرارية في ظل الظروف البيئة المتغيرة والمعقدة .

الكلمات الافتتاحية :

شركات التامين ،ادارة المخاطر، اعادة التامين ،ادارة المخاطر الاستثمار.

Rèsumè

Cette recherche a pour objectif de monter l'importance de programmes pour le risque mangement dans les sociétés d'assurances notamment que l'activté d'aspecte morales .....

Ou des personnes ordinaires .la gestion de dangers est considérée comme un procédé d'avertissemeent anticipé afin de confronter les différents dangers et les crises financier et cela par le bais d'abordage les dangers qu'affrontent les sociétés d'assurances et la maniére de programme et la construction de programmes de la gestion de la maniére de travailler selon et elles.

Pusque' en résument' la gestion de dangers est la fonction qui garantit aux entreprises d d'assurances la continuité sous les circonstances envronnementales variantes et compliqés.

Mos clés

Les compagnes d'assurances" le risque mangement" " la réassurance" les risque d'investissement

تم بحمد الله